



PROVISIONAL

A/32/PV.58
4 November 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والخمسين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(مدغشقر)	(نائب الرئيس)	السيد رابيثافيك	<u>الرئيس :</u>
(الدانمرك)	(نائب الرئيس)	السيد ألريتشسن	
(يوغوسلافيا)	(الرئيس)	السيد موجسوف	<u>ثم :</u>

— تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤] :

(أ) تقرير الوكالة

(ب) مشروعا قرارين

(ج) تعديل لمشروع القرار A/32/L.13

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room A-3550 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72343/A

افتتحت الجلسة في الساعة ٣٠ / ١٥تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

- (أ) تقرير الوكالة (A/32/L.158 and Add.1) ؛
 (ب) مشروعا قرارين (A/32/L.13 ، A/32/L.15) ؛
 (ج) تعديل مشروع القرار (A/32/L.13 ، A/32/L.14) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ستبحث الجمعية العامة الآن البند ١٤ وعنوانه "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" وفي هذا الاطار فان الجمعية العامة امامها مشروع قرارين (الوثيقة A/32/L.13 و A/32/L.15) وكذلك تعديل (الوثيقة A/32/L.14) وقد وزعت اثنتان من هذه الوثائق صباح اليوم .

ولا فساد مجال امام مزيد من المشاورات ، فان الجمعية العامة ترغب في ارجاء التصويت الى اجتماع آخر .

انني ادعو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد سيجفارد اكلاوند لتقديم تقرير الوكالة عن عام ١٩٧٦ .

السيد اكلاوند (المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية) (الكلمة بالانكليزية) :

هذا العام ، واثناء المؤتمر العام السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية احتفلنا بالذكرى السنوية العشرين لانشاء الوكالة ويبدو انه من الملائم ان اذكركم ببداية هذه الوكالة بايجاز .

ان فكرة انشاء الوكالة طرحت للمرة الاولى على العالم بواسطة المرحوم الرئيس ايزنهاور في هذه القاعة في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٣ . وحتى ذلك الوقت كانت الطاقة النووية معروفة بقوتها التدميرية ، وقد صفت الجمعية العامة لاقتراح الرئيس آنذاك .

كانت هذه اول الفرص العديدة التي اتخذ فيها اجراء في هذه القاعة ، وذلك لتشكيل مصير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

والمناسبة الثانية كانت في شهر تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٦ ، فقد اعطى مؤتمر ال ٨١ امة الذى اجتمع هنا ، اللمسات الاخيرة للنظام الاساسي للوكالة ، واصبح سارى المفعول بعد ذلك بتسعة شهور .

واسمحوا لي أن أذكر بالهدفين الرئيسيين للوكالة وهما وفقا لمنطوق النظام الأساسي ،
أولا ،

” الاسراع بخطى مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في العالم ” .
ثانيا ، أن تكفل الوكالة :

” . . . ان المساعدة التي ستقدمها أو بناء على طلبها ستكون تحت اشرافها
وسيطرتها بحيث لا تستخدم في أغراض عسكرية ” .

وبالنسبة للهدف الأول فنحن منظمة فنية تتناول مسائل علمية وفنية يمكن الوصول فيها الى اتفاقيات
أسرع في الميدان السياسي . ولكن المرحوم رالف بنش قال : ” ان الوكالة لا تستطيع أن تعيش في
فراغ سياسي ” فمن طريق هدفها الثاني فان الوكالة تعمل في ميدان سياسي متطور سأسيراليه فيما بعد
مما أعطاها أهمية سياسية .

والحدث الثالث الذي أعطى دفعة لهذه الوكالة في هذه القاعة كان قرار الجمعية العامة
١٩٦٨ ، وهو التوصية باتفاقية لمنع انتشار الأسلحة النووية .

وقد وقعت ثمانون أمة على النظام الأساسي للوكالة في تشرين الأول / اكتوبر وتشرين الثاني /
نوفمبر ١٩٥٦ ، ويبلغ الآن عدد الأعضاء الموقعين عليه ١١٠ دولة . ومجلس الادارة عكس هذا
النمو فهو الآن يتكون من ٣٤ عضوا مقابل ٢٣ عضوا في بدايتها . ونفس الشيء يمكن أن يقال على
موظفي الوكالة الذين زادوا من ٤٠٠ في عام ١٩٥٨ الى ١٤٠٠ الآن ، وكذلك ميزانية الوكالة
السوية التي زادت من ٤ مليون الى ٥١ مليون دولار في السنة .

فماذا حققنا في هذا الاطار ؟

في الجانب العلمي ، هناك بعض النجاحات المرموقة ، فقد أنشأنا معامل معاونة للوكالة
بالقرب من فيينا ، ومعمل للاشعاع الذري البحري في موناكو وبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة
يستخدم كقاعدة له في بحوثه البحر المتوسط .

والمركز الدولي الذي أنشأه في تريستا في عام ١٩٦٤ وله شهرة عالمية الآن . وساعدت الكوكالة الدولية للطاقة الذرية الدول العربية على إنشاء مركز اقليمي للنظائر المشعة في القاهرة في عام ١٩٦٣ . وفي عام ١٩٦٤ فان منظمة الأغذية والزراعة والكوكالة الدولية للطاقة الذرية وحدتا جهودهما في ادارة مشتركة للطاقة الذرية في ميدان الأغذية والزراعة . ويخصص هذا البرنامج الأخير للمساهمة مباشرة في جهود الدول النامية .

لقد عقدت الأمم المتحدة أربعة مؤتمرات رئيسية حول الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في أعوام ١٩٥٥ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧١ . وفي آخر مؤتمرين أعطيت الكوكالة مسؤولية عن كل النواحي الرئيسية في هذا النشاط . واستمرارا لهذه المؤتمرات فان الكوكالة الدولية للطاقة الذرية عقدت في نهاية هذا العام مؤتمرا رئيسيا حول الطاقة النووية ودورة الوقود في سالزبورغ في النمسا . وسوف أدلي بالمزيد عن نتائج هذا المؤتمر فيما بعد .

لقد لعبت هذه المؤتمرات دورا حيويا في تشجيع تبادل المعلومات العلمية والتقنية بين الأمم . وقد أرسى هذا النظام للتبادل في المعلومات على أساس مستمر منظم حين أنشأت الكوكالة نظاما للمعلومات النووية الدولية في عام ١٩٦٩ . وهذا المركز الذي يقوم تغطية عالمية لكل نواحي الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هو أول نظام للمعلومات القائمة بالحاسبات الالكترونية في هذا الميدان . وهو نموذج طورت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونسكو على أساسه المراكز التابعة لها . هناك اتجاهان رئيسيان في عمل الكوكالة الدولية للطاقة الذرية . ففي عام ١٩٥٧ فان استخدام التجارى للطاقة النووية كان في الأفق البعيد ، وبعد ذلك بعشرين سنة ، فان هنالك حوالي ٢٠٠ مفاعل نووى تنتج حوالي ١٠ في المائة من انتاج الطاقة الكهربائية في البلدان الصناعية ، ويبلغ ٢٠ في المائة في بعضها . والمهمة الأساسية للكوكالة في أيامها الأولى كانت التشجيع على استخدام الأساليب الفنية النووية في الطب والزراعة والصناعة وتنمية موارد المياه . وبالنسبة لغالبية الدول النامية الأعضاء في الكوكالة فان هذه الأساليب التقنية تمثل تطبيقا رئيسيا للطاقة النووية ، ويجب أن تواصل الكوكالة الدولية معاونتها في هذا الميدان والتركيز على البرامج التقنية يميل الى التركيز على النواحي الاقتصادية والفنية في المفاعلات المولدة للطاقة لمعاونة الدول الأعضاء وخاصة النامية منها لتكوين الخبراء . والمهمة الأساسية للكوكالة في هذا الميدان تأخذ صور تدريب ميداني وخاصة دورات تدريبية ارشادية ، كان أولها في عام ١٩٧٥ .

والا اتجاه الثاني في السنوات العشرين الماضية، هو زيادة التركيز على مسؤولية الوكالة لتحقيق الأمن النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وما يتعلق بذلك . منذ عام ١٩٧٤ عملت الوكالة على وضع برنامج للسنوات الخمس وذلك لوضع خطط للأمن فيما يتعلق بمؤسسات الطاقة النووية . ويسمى ببرنامج الأمن . وقد تم التوسع في ضمانات الوكالة وامتد الى كل مراحل دورة الوقود النووي ودورة البلوتونيوم والوقاية البدنية .

لقد أشرت الى جهود الجمعية العامة في اتفاقية عدم انتشار في عام ١٩٦٨ ، وعن طريق هذه الاتفاقية ، فان المجتمع الدولي أعطى مسؤولية رئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقصد زاد هنا من حجم عملها . وكل دولة تحدثت في مؤتمرنا العام السنوي الأخير ، اعترفت بالأهمية الحيوية لهذا النشاط . واعتبرت معظم الدول الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعملها في الضمانات اسهاما هاما في تحقيق السلامة الدولية . وأعتقد أنه انجاز كبير أن عدد الأطراف في اتفاقية عدم انتشار أصبح ١٠٢ دولة . ونتيجة لذلك فان كل الدول غير المالكة للأسلحة النووية والصناعية قدمت برامجها النووية للوكالة الدولية . ولا يوجد الا عدد قليل من المعامل النووية خارج نطاق اتفاقية عدم الانتشار . أود أن أنتقل الآن الى مؤتمر سالزبورغ . كما تذكرن ، فان قرار العام الماضي A/31/L.11 طلب تقديم معلومات حول هذا الموضوع . لقد استعرض مؤتمر سالزبورغ - الذي حضره أكثر من ألفي مندوب من ستين بلدا - بطريقة شاملة الطاقة النووية ودورة الوقود والمشكلة المتعلقة بالأمن والانتشار . وهذا الحصر للنشاط جاء في وقته وكان مثمرا .

وأكد المؤتمر أن الطاقة النووية هي مصدر ضروري لا غنى عنه لتوليد الطاقة للبشرية على المدى القصير والطويل . على القصير فان الطاقة النووية تقدم البديل الفوري لاستخدام النفط والغاز للانتاج الكهربائي . وتمثل لبلدان كثيرة ليست لديها الكفاية في النفط والغاز معاونة لعدم الاعتماد على الواردات الأجنبية .

وفي المدى الطويل ، فان الطاقة الذرية تتيح حولا لزيادة احتياجات البشرية من الطاقة . كان يديها من واقع اجتماعات مؤتمر سالزبورغ أن الطاقة النووية ستستمر عاملا هاما في معظم البلدان المتقدمة والتي وصل فيها انتاج الطاقة الكهربائية حوالي ١٠ الى ٢٠ في المائة من

الاجمالي . والا استخدام التجارى للطاقة النووية يعتبر أمرا روتينيا . وأصبح واضحا من الوثائق العديدة المقدمة من المشاركين في المؤتمر من دول العالم الثالث أن البرامج النووية تعتبر الآن على قدر كبير من النضج . وكان واضحا أنه في اقامة برامج للطاقة النووية قد أولى الاعتبار لموارد الطاقة البديلة بما في ذلك الطاقة الشمسية واستخدامها يهتم عددا من البلدان النامية، وكانت النتيجة أنه بالنسبة لانتاج الكهرباء على نطاق واسع في حالة عدم وجود فحم، فان الطاقة النووية والنفط المستورد هما الاختياران المتوافران ، ويمكن أن تلبي الاحتياجات المحلية عن طريق الطاقة الشمسية أو الطاقة المولدة من الغاز الحيوى .

هنا يتركز اهتمام تلك البلدان على الناحية الأساسية للطاقة النووية، ولكن بشكل أكيد حول المشكلات العملية الخاصة ببدء البرامج النووية وكيف تنفذ هذه البرامج بنجاح . ويديهي أنه يجب على مordى التكنولوجيا النووية والذين يتلقونها أن يعملوا معا وذلك للقيام بدور مجد في العالم النامي .

في الوقت الحالي ، فان المعامل النووية في خمس بلدان نامية تمثل أقل من ١ في المائة من القدرات الكهربائية، ولدى اثنا عشر بلدا ناميا آخر معامل نووية يجرى انشاؤها، ومن المفروض أن تعمل في عام ١٩٨٥ و يبلغ اجمالي قدراتها حوالي ٢٨ ألف ميغاواط . وكذلك فان العالم النامي يشارك في القدرة النووية العالمية وسيزداد بحوالي ٩ في المائة قبل عام ١٩٨٥ .

ان هناك بعض المشكلات التي يجب التغلب عليها ، ومن أصعبها التمويل وخاصة الاحتياجات من النقد الأجنبي .

ان التقرير السنوى للوكالة لعام ١٩٧٦ معروض عليكم، وهو يعطي استعراضا موجزا شاملا لأنشطة الوكالة أثناء ذلك العام . وفي تقديم هذا التقرير، اسمحو لي أن أشير الى السمات الرئيسية الثلاث للوكالة : الطاقة النووية ، والمساعدة التقنية، والضمانات .

يجب أن ننظر الى الطاقة النووية على أساس الاحتياطي المحدود من النفط والغاز والذي سيقبل وقد يستنفذ قبل نهاية القرن . حتى أشهر الخبراء في ميدان الطاقة الشمسية وسائر الموارد الغير تقليدية الأخرى يتوقعون أن هذه الموارد سوف لا يسهم الا بنسبة مئوية ضئيلة في احتياجات العالم من الطاقة . لذلك فان المصدر الاضافي للطاقة والمتاح للانتاج على مدى واسع للطاقة هو

(السيد اكلند ، المدير العام
للكالة الدولية للطاقة الذرية)

الطاقة النووية . لذلك يجب أن نضع في الأذهان أن كل محطة طاقة نووية قدرها ألف ميغاواط توفر مليوناً ونصف مليون طن من النفط كل عام . وحتى الحد الأدنى للتوقعات من الطاقة النووية حتى نهاية القرن فإن إنتاج الطاقة الكهربائية النووية ستبلغ حوالي أكثر من نصف استهلاك العالم سنوياً من النفط اليوم .

ولمواجهة تحدى المستقبل ، يجب أن نطور موارد جديدة مثل الطاقة الشمسية بكميات
مانستطيع .

وفي هذا المقام ، اسمحوا لي أن أضيف أن الوكالة تبذل أقصى ما تستطيع في حدود
امكانياتها المحدودة وتحاول اعطاء معلومات حقيقية موضوعية تساعد مخططي الطاقة على الوصول الى
نتائج متوازنة . ونحن نتعاون مع منظمات أخرى داخل إطار وبرنامج الأمم المتحدة . فمثلا في العام
القادم سوف نشترك في تبني عقد اجتماع حول تأثير الطاقة النووية على البيئة بالاشتراك مع برنامج
الأمم المتحدة لشؤون البيئة . ونحن نتعاون أيضا مع المعهد الدولي لنظم التحليل التطبيقي في
دراسات طويلة في قطاعات متعددة من تكنولوجيات الطاقة .

وسوف تواصل الوكالة أيضا تدبير الوسائل الخاصة بتبادل المعلومات وتطوير المعاملات
المولدة ، وكذلك وسائل استخدام الثوريوم بدلا من اليورانيوم كوقود . وسوف تساعد على تشجيع
وتنسيق البحوث بشأن الالتحام النووي الذري . مما يحتاج الى دفعة جديدة ، وستختبر قوته خلال العقدين
القادمين أو الثلاثة عقود القادمة . ان من بين النواحي الهامة في عملنا حول الطاقة النووية والتي
نواصل القيام بها ، هو تسهيل ادخال هذه الطاقة وتأمين استعمالها في البلدان النامية ، وكذلك
مساعدها على ايجاد مستودعات يورانيوم جديدة .

ان هذا ينقلني الى الحديث عن أنشطة الوكالة في المساعدة الفنية . وبالمفهوم الواسع ،
فان الكثير من عمل الوكالة - الى جانب برنامج المعونة الفنية - يهدف الى مساعدة البلدان النامية .
ان موارد الوكالة للمساعدة الفنية ، قد ازدادت في السنوات الأخيرة عن طريق المساهمة المباشرة
من جانب الوكالة ، وعن طريق مساعدة برنامج الأمم المتحدة للانماء . ان معدل النمو هذا يجب
أن يزداد في المستقبل ، هذا اذا كنا نريد له أن يلبي كل احتياجات البلدان النامية . ومن
الواضح أيضا ، أن على الوكالة أن تتخذ خطوات داخلية لتحسين ادارة البرنامج . ولقد أعدنا
هذا العام بحث هذا الموضوع بمساعدة مجموعة على أعلى مستوى ، وفي المستقبل سنحاول ضمان أن
المساعدة التي نقدمها تشكل برنامجا متكامل للبلد الذي يتلقى مساعدة بدلا من سلسلة من
المشروعات الصغيرة التي لا توجد رابطة بينها . وسيزداد التركيز على البرامج الكبيرة ، بدلا من
البرامج الفردية القصيرة المدى . وسنوفد المزيد من البعثات لضمان اتصالات أفضل مع البرامج

النووية في البلدان النامية الأعضاء ، وسوف نتخذ الاجراءات الادارية الملائمة ، وذلك لتسهيل هذه الاجراءات والتنسيق بينها .

ان هذا يؤدي بي الى الانتقال الى الاهتمام الثالث للوكالة ، ووضع ضمانات للدول . وأقول ان هناك اتفاق رأى على أن الضمانات من النوع الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يجب أن يكون العنصر الأساسي في أية مجموعة اجراءات تتخذ ضد انتشار الطاقة النووية ، وهذه الضمانات هي أمر ضروري للتجارة الدولية في الطاقة النووية وللتعاون في هذا الميدان . وفي هذا العام ، لأول مرة ، فان مجلس محافظي الوكالة قد تمكن من أن يستعرض بعمق فاعلية الضمانات ، على أساس تقرير خاص لتنفيذ الضمانات التي تغطي عمليات ١٩٧٦ . وقد أعطى ذلك للمجلس الفرصة لكي يبحث عملية الضمانات من وجهة نظر فنية أساسية . ان الاهتمام بهذا الموضوع يزداد ، وسوف تقدم تقارير كل عام الى المجلس . وقد أدخلت الوكالة أيضا تغيّرات تنظيمية ، لضمان استمرار تقييم فاعلية الضمانات .

ان تقرير الضمانات ، قد أظهر الحاجة الى نظم وطنية أفضل للحساب والسيطرة على المواد الانشطارية ، واجراءات جديدة لتحسين الضمانات في بعض أنواع المفاعلات النووية ، والتسهيلات الأخرى الخاصة بدورة الوقود . ونأمل أن نلقى تأييدا اختياريا من الدول الأعضاء لمعاونة الوكالة في ضماناتها في هذا الميدان ، لأن تأييد الدول الأعضاء ، سوف يؤدي الى مزيد من الفاعلية في الضمانات .

وبسبب الاهتمام بتأمين الطاقة النووية ، فان الوكالة مهتمة بالخطة التي توضع الآن بشأن تقييم دولي لدورة الوقود . كما اشتركت في اجتماعات عقدت منذ خمسة عشر يوما في واشنطن لهذا الغرض . ولقد اتخذ مجلس المحافظين عموما موقفا ايجابيا بشأن اشتراكنا في هذه المبادرة . ولنذكر أنه على المدى الطويل لا توجد طريقة لوقف انتشار التقنية النووية بين الدول ، ولذلك يجب أن نكون مستعدين لا مكان مواجهة مشكلة الانتشار التي قد تنشأ عن ذلك . ان الموضوع لا يتعلق بكيفية وقف تطوير الطاقة النووية ، ولكن بكيفية استخدامها بأفضل وسيلة ، وبكيفية تطبيق الضمانات الفعالة لهذا الغرض .

وقبل أن أختتم تقريرى ، تقريرى ، أود أن أشير الى بعض نقاط محددة أعربت الجمعية

العامة عن اهتمامها بها في الماضي ، وقد تناولها مؤتمر سالزيورغ ، والذي كان موضع الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة رقم ٣١/١١٠ وفي القرار ٣١/٧٥ ، طلبت الجمعية من الوكالة اعطاء الأولوية القصوى للتعاون التقني مع البلدان النامية ، وللجهود التي تمنع المزيد من الانتشار، وأعتقد أن بياني يوضح أن هذا يجري تحقيقه .

وفي القرار ٣١/١٨٩ (دال) طلب منا مواصلة دراساتنا حول مراكز دورة الوقود الوطنية، وحول نظام عالمي لتخزين البلوتونيوم وتقديم تقرير متابعة حول هذا الموضوع ، ومقترحات أخرى لدعم الضمانات . وقد أشرت بايجاز الى هذه المسائل . ان تقرير مركز دراسة دورة الوقود الاقليمي قد قدم الى مؤتمر سالزيورغ ، وانني أعتقد أن كل ناحية من هذا الموضوع قد بحثت باستفاضة ، وعلى الدول الأعضاء الآن أن تتخذ المبادرات لانشاء مثل هذه المراكز ، ويسعدنا أن نقدم أية مساعدة نستطيعها . ولقد كانت هناك بعض اتصالات غير رسمية ، ولكن حتى الآن لم يبرز منها برنامج محدد .

وسوف تستكمل الوكالة قريبا دراستها حول دورة البلوتونيوم . ونقول مرة أخرى انه سوف يكون على الدول الأعضاء أن تقوم بهذا المفهوم وأن تتخذ المبادرات السياسية اذا رأت أن ذلك جدير بالتنفيذ .

ان هذين المفهومين ، وغيرهما من المفاهيم الأخرى التي تهدف الى دعم نظام عدم الانتشار ستدرس في اطار المؤتمر الدولي لتقييم دورة الوقود .

وقد اهتمت الجمعية العامة كثيرا ، بعمل الوكالة حول الاستخدامات السلمية للتفجيرات النووية ، ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن اللجنة الخاصة التابعة لمجلس المحافظين التي تناولت هذا الموضوع قد قدمت تقريراً شاملاً حول النواحي الفنية ، ونواحي الأمن ، والنواحي الاقتصادية والقانونية . ولقد أرسلت هذا التقرير ومعه قرار مجلس المحافظين وملاحظات الدول الأعضاء عليه ، الى الأمين العام لابلأغه الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

انني ألاحظ بارتياح أيضا في هذا المقام ، البيان الهام الذي ألقاه الرئيس بريجينيف رئيس الاتحاد السوفياتي ، ويقرأ كما يلي :

” اننا نقرر أننا على استعداد للوصول الى اتفاق لوقف التفجيرات النووية للأغراض السلمية ، وكذلك حظر كل التجارب على الأسلحة النووية لفترة غير محدودة ” .
وتعد الوكالة أيضا مشروع اتفاقية دولية لحماية المواد النووية من الاستيلاء عليها أو تخريبها ، أو من أية أعمال أخرى من أعمال العنف . وهناك فريق مشترك من الحكومات يجتمع في فيينا في هذا الوقت للمساعدة على وضع مشروع مقبول لهذه الاتفاقية .

ولا يسعني أن اختتم هذا التقرير دون أن أشير إلى الحكومة المضيفة وإلى المقرر الجديد للوكالة الذي تقدمه لنا . ان مشروع دونا بارك ، الذي سيكون مركزا آخر تابعا للأمم المتحدة ، قد اقترب من اتمامه ، ونتوقع ان تتمكن الوكالة من الانتقال إلى مقرها الجديد في عام ١٩٧٩ . لقد تمتعت الوكالة بعشرين سنة من كرم الضيافة والتفاهم من جانب النمسا ، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن امتنان الوكالة للمساعدة وكرم الضيافة الذي لقيناهما من الحكومة النمساوية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اشكر السيد اكلند على تقدمته لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

والان أعطي الكلمة للسيد مندوب ماليزيا الذي يرغب في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.13 .

السيد تان سرى زايون (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي يشرفه ويسعده ان تتاح له الفرصة ، وأن يقع عليه واجب بدء المناقشة - في هذا الوقت الذي تحتفل فيه الوكالة بعيد ميلادها العشرين - للتقرير الحادي والعشرين للوكالة المعروض على الجمعية العامة . ولكنني قبل أن استطرد في كلمتي ، أود بادئ ذي بدء ، بصفتي الرئيس الحالي لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبالنيابة عن مجتمع الأمم للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أن أرحب بحرارة بانتخاب الدكتور سيجفريد اكلند كمدير عام للوكالة لمدة اربع سنوات أخرى . ان اعادة انتخابه ترجع إلى صفاته الرفيعة وقيادته الحكيمة التي أدار بها الوكالة خلال الـ ١٦ عاما الأخيرة من خدمته .

ولما كنا قد بدأنا ندخل في العقد الثالث من حياة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فقد أصفينا باهتمام كبير إلى الكلمة التي القاها المدير العام . ان التقرير السنوي ، الذي يعتبر حصيلة انجازات الوكالة ، عبر عشرين عاما لما حققته من أهداف نصت عليها المادة ٢ من النظام الاساسي ، قد حظى ببحث دقيق . والواقع ان علينا أن نفكر في مساعدة الوكالة للعالم عبر عقدين ، فيما يتعلق بالسلام والصحة والرفاهية ، مع مراعاة احتياجات الدول النامية للسلام والا من العالميين ، كما ورد في المادتين ٢ و ٣ من النظام الاساسي للوكالة . وفي المادة ٤ من معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية .

وبدراسة هذا التقرير السنوي ، نتبين ان الوكالة قد نضجت من خلال انشطتها المتنوعة ومساهماتها الحميدة ، وخاصة في مجال الضمانات ، والقوى ، والمفاعلات النووية ، والا من النووى ، وحماية البيئة ، وقوانين وتعليمات الا من . ان هذه الانشطة قد امتدت ، ولو الى درجة اقل ، الى مجالات البحوث وتطبيق التقنيات والعلوم النووية في مجالات الاغذية ، والزراعة ، وغيرها ، وايضا في مجال المعونة التقنية . ومهما كانت هذه المعونة متواضعة . فانه من دواعي الاغباط ان الوكالة في السنوات الاخيرة قد تمكنت من اقامة علاقات تعاون ، وعملت مع عدة وكالات متخصصة للامم المتحدة ومن بينها منظمة الزراعة والاغذية ومنظمة الصحة العالمية .

الا انه بالرغم من نضوج الوكالة يجب ان نتساءل الى اى مدى قد تمت هذه الانشطة على نحو يستجيب لاحتياجات وتطلعات كافة أعضاء الوكالة .

وسوف اتحدث عن مجالين من مجالات النشاط على سبيل المثال . أولهما ، يتعلق بتطبيق العلوم والتقنيات النووية ، وهو نشاط تغطيه الميزانية العادية . وثانيهما ، برنامج المعونة التقنية للوكالة ، وهو نشاط يخرج عن نطاق مساهمات الدول الاعضاء في الميزانية ، لانه يتوقف على التبرعات .

وبالنسبة لمعظمنا ، ان لم يكن بالنسبة اليينا جميعا ، فان مسائل الجوع ، وسوء التغذية والمرض ، وغير ذلك ، لا تقل اهمية عن مسائل انتشار الاسلحة النووية وخطارها على السلم والا من الدوليين . ومن ثم ، فانه من الطبيعي ان يتوقع غالبية الاعضاء انه عند اداء تلك المهام ، فان الوكالة يجب ان توجه اهتماما متوازنا لكافة هذه الانشطة التي تعتبر عنصرا منتظما وجديرا بالتشجيع كما نص على ذلك النظام الاساسي لها . ومن الامور التي تسترعي الاهتمام ، استخدام النظائر المشعة والاشعاعات في مجالات الاغذية والزراعة والطب والبيولوجيا ، وقد اصبحت تطبيقاتها عادية في المناطق النامية في العالم .

وفيما يتعلق بالمعونة التقنية ، فان التقرير يوضح ان الحالات لم تكن منتظمة في هذا المجال . فطبقا لهذا التقرير فان ٦٥١ في المائة من الاعضاء قد وعدوا بتقديم تبرعات اختيارية للوصول الى الهدف المتفق عليه ، وهو مائة مليون دولار في عام ١٩٧٦ . وعلاوة على ذلك ، ورغم ان المعونة الفنية لا تمول بصفة اجبارية ، الا اننا يجب ان نأخذ في الاعتبار الاثار الضارة لتضخم

الخسائر بسبب التقلبات في اسعار الصرف . ونتيجة ذلك هي هبوط القيمة الحقيقية للمعوننة التقنية المقدمة من الوكالة الى المناطق النامية في العالم . واضيف الى ذلك ، انه منذ ١٩٧٥ فان هذا البرنامج قد عانى ، بشكل اكثر ، كنتيجة للعلل المالية الكامنة في برنامج الامم المتحدة للتنمية .

وهكذا وبعد قرابة ٢٠ عاما من النشاط ، يذكر التقرير مايلي :

" ان كثيرا من المعونة المقدمة تعتبر رمزية ، وكثيرا من الانشطة التشجيعية للوكالة

ما تزال تحبوا في مرحلة الطفولة " . (GC/XXI)/580, Para.38)

والواقع انه منذ سنة ١٩٥٨ ، فقد تلقت ١٦ دولة فقط معونة تربو قيمتها على الطليون من الدولارات بينما تلقت ٣٦ دولة أقل من ٢٥٠ دولار في شكل معونات من كافة الموارد المتوفرة لدى الوكالة . ويلخص التقرير برنامج الوكالة العادي للمعونة التقنية ، كما يتألف من " مجموعة من المشروعات الصغيرة نسبيا " . (المرجع السابق ، الفقرة ٤٠)

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، ماهي منجزاتنا لدعم السلام والا من الدوليين ؟ الواقع اننا في العقدين الاخيرين ، شهدنا تصاعدا في السباق في كل من مجالي الاسلحة النووية والتقليدية . الا ان الاتفاق الاخير بين بعض الدول النووية ، وجهودها للبدء في محادثات من أجل الحظر الشامل للتجارب النووية ، يعتبر أمرا مشجعا كخطوة أولى نحو نزع السلاح النووي الشامل . وبالطبع فان التوقف عن اجراء الاختبارات النووية شيء قد نصت عليه احكام معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . وانني لا اسمني الا ان أؤكد اهمية احراز تقدم في هذا المجال ، باعتبار ان هذا يعتبر أمرا مهما بالنسبة الى الاغلبية الساحقة من الدول التي بتمسكها باحكام معاهدة منع الانتشار ، قد أقسمت على الاقلاع عن اى حق أو نية في الحصول على اسلحة نووية . وقد شعرت هذه الدول بخيبة الامل ، لان ثمار جهود الوكالة ، فيما يتعلق بالتطبيق السلمي للطاقة النووية ولا ن احكام معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية فيما يتعلق بالسلام والا من الدوليين ، ما تزال بعيدة عن الاستجابة لآمال العالم النامي .

وفيما يتعلق بالتعاون النووى ، على الصعيد العالمي فقد أعرب عن قلق كبير بين بعض الدول النامية والمتقدمة ، وذلك لانه من الضرورى ادخال قيود على نقل التكنولوجيا النووية ، التي لم تنص عليها معاهدة انتشار الاسلحة النووية . والواقع أننا منذ عشرين عاما ، قد أنشأنا الوكالة . وأخيرا وقعنا على المعاهدة المذكورة ، مما يمثل برنامجا للتعاون والتفاهم الدوليين . ولهذا ، يجب أن نتوخى الحذر في اتخاذ أية تدابير قد تلحق الضرر ببرنامج التعاون الدولي ، المشار اليه . ومن الملح اليوم ، قبل أى شيء ، أن نتجنب حدوث أى اختلاف في الاراء في اطار المجتمع الدولي في مجال الطاقة النووية . وينبغي أن نتطلع الى الحلول في الاطار العالمي ، وبرنامج التعاون العالمي . ولقد تخلينا وسوف نتخلى عن المجابهة كوسيلة لتسوية الخلافات .

من الملائم لنا جميعا ، في هذا العيد العشرين للوكالة ، أن نتذكر أن النظام الاساسي لها ، وأحكام معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية تمثلان اتفاقا دوليا حساسا للغاية حظى باتفاق عريض في الرأى . وتخلت الدول بموجبه عن الحل النووى ، بانضمامها للمعاهدة . وبالطبع ، فقد قبلت وجود وضع غير عادل ضميا ازاء الدول التي تملك الطاقة النووية من قبل ، على أساس أنها ستعامل على قدم المساواة ، عند التعاون النووى السلمي . وقد وافق الجميع على هذا الحل الوسط لخدمة السلام والامن الدوليين ، وحرصا على أن تتدفق التكنولوجيا والدراية النوويتين لاغراض سلمية لصالح العالم النامي .

لقد قامت الدول النامية بذلك ، بنية حسنة في تعاونها مع الوكالة وفي توقيعها على المعاهدة ولكننا نواجه بتكاليف للوقود الحفرى ، ونواجه بمشكلات في ميزان المدفوعات ، وننظر بقلق شديد عندما نتطلع الى مجال التعاون النووى الدولي ، لنقل التكنولوجيا والدراية النوويتين لدعم الانماء الاجتماعى والاقتصادى .

ويجب أن نشير الى أنه في العقدين الاخيرين ، قد تزايدت العضوية في الوكالة من ٤٥ عضوا في ١٩٥٧ الى ١١٠ عضوا اليوم ؛ وثلاثاها من الدول النامية مثل بلادى . ووقعت ١٠٢ دولة على المعاهدة ومعظمها ، بالطبع ، من الدول النامية . وجميعها تريد تحقيق الأهداف النبيلة للوكالة ، كما وردت في المادتين ٢ و ٣ ، ونص عليها في المادتين ٤ و ٦ من المعاهدة وكذلك التوصيات النهائية لمؤتمر جنيف لاستعراض المعاهدة الذى عقد في ايار/مايو ١٩٧٥ . ومن ثم فان أهمية هذه الحقائق ، يجب أن تحظى بالتقدير اللازم ، وألا تعتبر شيئا طبيعيا .

كما سبق أن قلت ، فإن الوكالة ان بدأت عقد هذا الثالث ، تمر بنقطة تحول حاسمة . وفي كلمتي الموجزة ، حاولت أن أركز الاضواء على بعض المجالات التي تسبب قلقا عميقا لمعظم أعضائها . وأقول ذلك ؛ لتذكر جميعا مسؤوليتنا الجماعية ، والتزامنا بأن نعمل على أن تحظى الوكالة والاتفاق الدولي الواسع العريض ، كما تمثل في المعاهدة ، بتأييد جديد ودفعة قوية خالصة . وكل منا يدرك اليوم ، أكثر من أى وقت مضى الحاجة الى أن ننشئ المناخ السليم للتعاون الدولي ، في مجال التكنولوجيا النووية ، حتى نستجيب مع الحكمة والا مال التي كانت تحدو مؤسسي الوكالة ، الذين يتسمون ببعد النظر .

وقبل أن أختم كلمتي ، فاني أريد أن أقول ان كلمة المدير العام حفلت بالمعلومات وكانت بناءة . وأقترح أن يدلي بكلمة مماثلة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وأخيرا ، أتشرف بأن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.13 . وقد اشترك في وضعه تشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية بالإضافة الى بلدى . وأوصي الجمعية العامة بالموافقة على مشروع القرار ، باتفاق الرأى .

الرئيس : والآن أعطي الكلمة لممثل نيجيريا الذى يرغب في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.15 والتعديل لمشروع القرار A/32/L.13 ، موجود في الوثيقة A/32/L.14 .

السيد أدينيچي (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : في هذا العام ، الذى يوافق الذكرى السنوية الحادية والعشرين لانشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فان وفد نيجيريا يود أن يقدم تهنئته الحارة للوكالة ، والى مديرها العام ، ومعاونيه . وأود أن أحيي بحرارة الدكتور أوكلند المدير العام الذى مكنت خدماته المخلصة طوال ١٦ عاما الوكالة من أن تجتاز مراحل صعبة من حياتها . وان إعادة انتخابه لفترة أخرى ، من قبيل الاعتراف بخدماته التي تستحق الثناء . ويسعد وفد بلادى أن يلاحظ أن الوكالة تحاول بطريقة متزايدة تحقيق الاهداف الواردة في نظامها الاساسي ، ألا وهي إتاحة فرص استخدام الطاقة النووية سلميا لأكبر عدد ممكن من بلدان العالم . ولم تجتذب الوكالة الدولية للطاقة الذرية انتباه كثير من البلدان النامية ، والبحث السنوى لتقريرها في الجمعية العامة دليل على هذه الحقيقة ذلك أن اجمالي أعضائها في الوقت الحالي يبلغ ١١٠

عضوا ، بالقياس الى عدد أعضاء الامم المتحدة وهو ١٤٩ دولة ، وحوالي هذا الرقم في معظم الوكالات المتخصصة .

وقد يقول البعض ان العضوية المحدودة في الوكالة هي انعكاس " لطابعها الفني " . وفي الواقع سيمبر بعض الناس عن الخوف من أن توسيع نطاق قاعدة العضوية فيها قد يضفي صبغة سياسية على الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأستطيع أن أقول أن مثل هذه النظرة الضيقة للامور الى الوكالة لا تفيد سواء امكانيات التكنولوجيا النووية ، أو اماكن مساهمة الوكالة في تنمية بلداننا . وفي هذه الذكرى السنوية الحادية والعشرين ، يأمل وفد بلادي في أن الوكالة ستكتشف من جهودها ، لتحقيق عالمية التمثيل فيها تمشيا مع مانص عليه نظامها الاساسي .

انه لم يتوقع ، ولا يمكن ان يتوقع ان تعزل عن المناخ السياسي السائد في العالم الذى تعمل فيه ، وهي كمنظمة جميع اعضائها من الدول ذات السيادة لا يمكن ان تعزل نفسها عن اهتمامات اعضائها .

وفي هذا الاطار ، اود ان اذكر بارتياح كبير ببعض القرارات التي اتخذتها الوكالة في مؤتمرها السنوى العام العشرين الذى عقد في ريودى جانيرو في ايلول /سبتمبر من العام الماضى . وكما انعكس في التقرير السنوى للوكالة الوارد في الوثيقة GC.21/580 ، فان الوكالة قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب في مؤتمرها السنوى العام . وقد طلب هذا المؤتمر ايضا من مجلس محافظي الوكالة ان يعيد النظر في التعيين السنوى لجنوب افريقيا كعضو في منطقة افريقيا ، مع الاخذ في الاعتبار عدم ملائمة النظام العنصرى غير المقبول لجنوب افريقيا ليكون مثالا لمنطقة افريقيا .

ان هذين القرارين اللذين اخذا في الاعتبار الحقائق المعاصرة ، قد زادا الى حد كبير ، من استجابة الوكالة للمناخ الدولي الذى تعمل فيه ، لانه مما يجدر ان نذكر به انه لا توجد وكالة دولية اخرى تتمتع فيها جنوب افريقيا بنفس المعاملة المشرفة التي تتلقاها من هذه الوكالة . ان وفد بلادى سعيد لاحترام مجلس محافظي الوكالة للقرارات الحالية للجمعية العامة ، وقد قرر في حزيران /يونيه من هذا العام ، ان يعين بلدا افريقيا اخر لكي يحل محل جنوب افريقيا في مجلس المحافظين . ويأمل وفد بلادى ان تعين مصر كعضو لمنطقة افريقيا ، سيكون بداية التمثيل الفعال للقارة

الافريقية في الجهاز التنفيذي للوكالة ، وان خطوة اخرى نحو تحقيق هذا الهدف هي زيادة عدد اعضاء مجلس المحافظين من البلاد النامية تمشيا مع مبدأ التمثيل الجغرافي العادل . ويدرك وفد بلادى ان اقتراحا في هذا الصدد معروض على الوكالة ، ونأمل ان يلقي هذا الاقتراح الاهتمام الجاد الذى يستحقه .

ان الجمعية العامة سوف تساعد عملية تحسين تمثيل البلدان النامية ، وذلك بالاهتمام بهذا الموضوع ، ويسائر أنشطة الوكالة ايضا . وفي هذا المقام يشرفني ان اقدم رسميا مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/32/L.1.

انه من رأى وفد بلادى ، كما انه من رأى الوفود الاخرى التي اشتركت في تبني هذا التعديل ، ان مشروع القرار الذى قدمه مؤخرا مثل ماليزيا في الوثيقة A/32/L.13 يترك شفرة يجب ان نملأها باضافة فقرة تنفيذية اخرى ، وهي :

* تدعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى زيادة تمثيل البلدان النامية في مجلس المحافظين وفقا لمبدأ المشاركة المتساوية من جانب كل الدول ، نظرا لزيادة الحاجة الى التطبيقات السلمية للطاقة النووية لتنميتها الاقتصادية .

ان دور الطاقة النووية في التنمية لد هشتنا ، يشكك فيه بدرجة متزايدة عن طريق أنشطة مجموعات عديدة وخاصة في البلدان المتقدمة ، وبصفة جزئية عن طريق الحد من نشاط الدول المتقدمة التي تصدر التكنولوجيا النووية . ومن ناحية ، فان المجموعات المختلفة قد شددت من محاولتها عن طريق مقاومتها لانشاء مؤسسات للطاقة النووية . وانا استمر هذا الاتجاه ، فانه في رأينا سوف يكون له تأثير على التنمية ، وسيكون له ايضا اثر على برامج البلدان النامية التي تعتمد على استيراد التكنولوجيا والمعدات والمواد من البلدان المتقدمة . ويجب ان نلاحظ انه حتى البلدان ، التي لديها احتياطي من الوقود المستخرج من باطن الارض ، تنظر الى الطاقة النووية كمصدر جيد بديل لاحتياجاتها من الطاقة . وبالنسبة للبلدان النامية التي لا تعتمد على الوقود المستخرج من باطن الارض ، فان الاعتماد على الطاقة المتولدة من المعامل النووية سيكون له اثر كبير في عطية تنميتها . وقد اشار المدير العام الى ذلك في تقريره .

ولهذا السبب ، فانه بينما انه من الصحيح في الوقت الحالي ان الغالبية العظمى من الدول النامية الاعضاء في الوكالة تستفيد فقط من الاستخدامات الثانوية للتكنولوجيا النووية في الغذاء والزراعة والعلم والطب والموارد المائية ، فاننا نعتقد ان هذه تعتبر مجرد مرحلة اولى في استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية . ان الوكالة يجب ان تبدأ الآن من اجل الاستعداد لمزيد من استخدام الطاقة النووية بطريقة مكثفة في البلدان النامية . وحتى الآن ، فان القدر الضئيل الذي يخصص سنويا للمساعدة التكنولوجية ، يبدو انه موجه لتشجيع الاستخدامات الثانوية . ان الموارد التي يجب ان توضع تحت تصرف الوكالة ، اذا اردنا لها ان تسهم اسهاما له معناه في تنمية برامج مجدية في البلدان النامية ، يجب ان تكون اكثر بكثير من الـ ٦ مليون دولار امريكي ، وهو الحد الأقصى الذي تمت الموافقة عليه لبرنامج المساعدة التقنية للوكالة لبرنامج عام ١٩٧٧ .

وقد حان الوقت للنظر في وضع برنامج خاص لتنمية الاستخدامات الفنية للطاقة النووية في البلدان النامية ، وان الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي افضل هيئة تقوم بذلك . ان مثل هذا

البرنامج يمكن ان يقدم الى مؤتمر حول التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويستطيع هذا المؤتمر ايضا ان يوافق على بعض المبادئ والخطوط التوجيهية في هذا المجال . ان الاستخدام الاوسع للطاقة النووية - بطبيعة الحال - يشير مسألة عدم انتشار الاسلحة النووية ومسألة الضمانات . ونحن كطرف في معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، فان نيجيريا تؤيد وضع ضمانات فعالة لمنع استخدام المواد النووية لاهداف غير سلمية . ولذلك فنحن نؤيد ، وقد ايدنا دائما ، انشطة ضمانات الوكالة والحاجة الى دعم القسم المعني بذلك في الوكالة من اجل معالجة تلك الانشطة . ان ما نود التركيز عليه ، هو ان هذه الانشطة التنظيمية للوكالة يجب الا تحد من انشطتها لتشجيع التعاون في هذا الميدان .

ان وفد بلادي واضعا هذه العوامل في الالزام ، يود ان يلاحظ ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.15 ملائم تماما . ان مشروع هذا القرار ، الذي يشرفني تقديمه اليكم ، وقد اشتركت في تبنيه مجموعة تمثل البلدان النامية . وهو مكرس لتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ودعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال ، ويعترف مشروع هذا القرار بالحاجة الى القيام بهذه الانشطة التشجيعية بطريقة تجنب انتشار الاسلحة النووية . ولذلك ، فان الفقرات الخاصة بالديبااجة تتضمن ، ان الجمعية العامة ستأخذ علما بالاسهام الهام الذي يمكن ان تقوم به الوكالة النووية في عملية التنمية ، وانها تأخذ في الاعتبار الحاجة الى نقل التكنولوجيا النووية دون عائق للاستخدامات السلمية ، مع تجنب انتشارها ، وسوف تركز على الحاجة الى وضع مبادئ مقبولة عالميا للتعاون الدولي .

ان الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار تتضمن مبادئ عالمية مقبولة ، مبنية على المساواة في سيادة الدول . وان الفقرة ٣ منه تدعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها اكبر المنظمات الدولية المعنية ، الى وضع برامج خاصة للمساعدة التقنية بما يتلاءم مع احتياجات البلدان النامية . وان الفقرة ٤ منه تتحدث عن امكان عقد مؤتمر لتشجيع التعاون الدولي واطراح مبادئ وخطوط توجيهية . في حين ان الفقرة الاخيرة منه تدعو الامين العام الى التعرف على آراء ومقترحات الدول حول المؤتمر المقترح .

اننا نحن الذين اشتركنا في تبني مشروعي هذين القرارين - وارى لزاما على ان اركز بأننا نشترك في تهنيتهم نيابة عن عدد كبير من البلدان النامية - نفعل ذلك بشعور كبير من المسؤولية ، مؤمنين بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لها امكانيات لم تستغل بعد . وبطبيعة الحال فنحن على استعداد للاستماع الى اقتراحات واجراء مشاورات مع الوفود الاخرى ، لأنه من رأينا ان اقتراحاتنا يجب ان تتم الموافقة عليها باتفاق عام في الرأي .

السيد بولاك (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : انه لمن دواعي اغتباطي وشرفي ان اتحدث الى الجمعية العامة بشأن البند الخاص بالتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وخاصة هذا العام حيث نحتفل بالعيد العشرين لهذه الوكالة .

انه خلال العشرين عاما الاخيرة - التي كان الدكتور سلفارد اكلوند يديرها ، والذي قدم لنا كلمة هامة - قامت الوكالة بمنجزات هامة واصبحت تعتبر مركزا عالميا معترفا به في حل المشكلات المعال والتكنولوجية للاستخدام السلمي للطاقة الذرية ، ولمساعدة الدول النامية في هذا المجال . وخلال العشرين عاما الماضية ، فاننا اذا ما تابعنا التطورات التي تمت في مجال البحوث ووضع المعايير الدولية والتوصيات وغير ذلك ، نجد ان هذه الانشطة كانت تشغل مقام الصدارة بين اعمال الوكالة . ولكن المشكلات العلمية في الفترة الحالية قد اصبحت اكثر تعقدا وتنوعا ، ومن ثم فهي تحظى باهتمام الكثير من دول العالم .

ولقد بدأت الوكالة تلعب دورا هاما في تزويد الدول المتقدمة بكثير من الفرص : اولا في التعاون في مجالات التنمية العلمية في مجال بحوث المفاعلات الذرية ، وفي الطاقة النووية ، وفي دورة الوقود النووية . وثانيا في المشاركة في التجارب مع الدول النامية ، وفي نفس الوقت فقد وضعت المعايير والتوصيات في مجال الحماية من الاشعاعات وتحقيق امن المنشآت النووية . والواقع ان ذلك قد حقق نتائج كبيرة بفضل فعالية موظفي الامانة العامة للوكالة .

وفي الاعوام الاخيرة ، فان معظم أنشطة الوكالة قد خصص لنظام الوقاية الدولي . وكان انشاء هذا النظام يستهدف الاستجابة الى الاوضاع الجديدة المترتبة على تطوير الطاقة النووية ، خاصة وانه قد اصبحت هناك احتمال لكثرة عدد البلاد التي تنتج الاسلحة النووية ، ومن ثم فان اتباع نظام لمنع انتشار الاسلحة النووية قد اصبحت مهمة كبرى اليوم . وقد قامت الوكالة بوضع المعايير المتعلقة

بتطبيق معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، وقد كان ذلك عاملا هاما في دعم السلم والا ———
الدوليين .

ان بولندا تهتم اهتماما كبيرا وحيويا بنظام الضمانات الفعالة للوكالة ، وذلك :
” لمنع استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية بدلا من استخدامها لأغراض سلمية ”
قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٧٣ (د-٢٢) مرفق .

كما نص على ذلك في المادة ٣ من معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . ونحن نؤيد كلية أنشطة الوكالة
التي تستهدف زيادة الفعالية في اداء هذا الواجب الهام . وفي الوقت نفسه ، فاننا لا نوافق على
ان أنشطة الضمانات تخدم مجموعة صغيرة من الدول المتقدمة ، ان الواقع انها تخدم قضية السلم ،
ولا تؤثر على الحقوق الثابتة لكافة الاطراف في المعاهدة فيما يتعلق بتطوير استخدام الطاقة النووية
لأغراض سلمية .

والواقع ان تطوير هذه الطاقة النووية ، قد اصبح من المصادر الهامة لسد الاحتياجات الى
الطاقة في العالم ، وتحقيق التقدم الاقتصادي . ولكن لا يجب ان يعد هذا التقدم الاقتصادي في
العالم ذريعة لاقتناء الاسلحة النووية ، ولا يجب بالطبع ان يؤثر حظر انتشار الاسلحة النووية على منع
انتشار استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية لصالح كافة البلاد .

ان وفد بولندا لا يرى اي حاجة لأية اساليب جديدة في صورة قرارات او غير ذلك في هذا
المجال تعتمد عليها الجمعية العامة ، فان الجهاز الراهن والاحكام التي انطوت عليها معاهدة منع
انتشار الاسلحة النووية هي في الواقع كافية وفعالة وناجحة ولا يجب ان تضعفها اية محاولات لوضع
مبادئ واحكام جديدة .

ان اهم واجب يقع الان على كل شخص ، هو ان نجعل معاهدة منع انتشار الاسلحة معاهدة
عالمية ، وذلك بمنع انتشار الاسلحة النووية . ان الاقتراح الهام الذي قدم قبل البارحة ، من قبل
السيد ليونيد بريجينيف السكرتير العام للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات
الاعلى بشأن تجميد كافة التفجيرات النووية ، يعتبر مساهمة جديدة لتحقيق هذا الهدف . وكما تعلم
الجمعية العامة ، فليست كافة الدول النووية والدول التي لها امكانيات لانتاج الاسلحة النووية قد
وقعت على هذه المعاهدة . وفي نفس الوقت فنحن قلقون لأن هناك خطرا متاكدا جنوب افريقيا لاجهزة

نووية ، لأن افريقيا بأسرها سوف تعاني من ذلك ، وبالتالي فاذا كان النظام المنصرى في جنوب افريقيا سوف ينتج اسلحة نووية - ويبدو ان هذا محتمل طبقا لما تقوله الصحافة - فان الدول الاخرى في القارة سوف تحاول ان تحذو حذوها . وفي مثل هذه الظروف يجب ان نتذكر التزام كل دولة بشجب هذه الانشطة ، وان تبذل قصارى جهدها حتى تضمن انضمام هذه الدول الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وقبولها للضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومن الاهمية بمكان ان نشير الى ان بعض الدول غير النووية الاعضاء في النادي الذري الاوروبي تعطل التطبيق العملي للضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويرى وفد بولندا ان اى تأخير في تطبيق هذه الضمانات من قبل تلك الدول امر غير جائز او مقبول .

فإذا كنا نحن الدول الاعضاء في هذه المنظمة نريد الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وفي نفس الوقت ندعم السلم والامن الدوليين دون انتشار الاسلحة النووية ، فيجب ان نجتهد معا في تحقيق التطبيق العالمي لنظام ضمانات الوكالة . لقد كانت بولندا تؤيد بحزم تطوير وصقل ضمانات الوكالة بدعم نظام عدم انتشار الاسلحة النووية ، وقد ذكر وزير خارجية بولندا في المناقشة العامة التي دارت في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ما يلي :

" اننا نطالب بوضع وسائل دولية فعالة ، اقليمية او عالمية ، تضمن ان المـوـاد القابلة للانشطـار وان المنشآت والتقنية النووية التي تصدر لاستخدامها في اغراض سلمية يجب الا تحول لانتاج الاسلحة النووية " . (A/32/PV.12, p.31)

ان المجال الهام لانشطة الوكالة ، هو تقديم المعونة التقنية للدول النامية . ونحن نؤيد بقوة البرامج الراهنة ، ولكننا نشعر بان وجود موارد اكثر للمعونة التقنية ، وخاصة في مجال الطاقة النووية ، يتطلب المزيد من التحسينات والاجراءات الفعالة للوكالة . ان تنفيذ استخدام الطاقة النووية في الدول النامية ونشر التقنية النووية ، يتطلب اساليب مدججة على نحو افضل في تقديم المساعدة التقنية .

ونحن نؤمن باهمية هذه المساعدة المقدمة من الوكالة للدول النامية . ولهذا فقد زدنا معونتنا بنسبة ٥٠ في المائة اي ١٥ مليون زلوتي ، لبرنامج الوكالة لعام ١٩٧٨ . كما اننا نقدم منحاً دراسية لـ١٠٠٠٠ من الدول النامية الذين يتدربون في المعاهد البولندية .

وختاماً ، فاننا مرتاحون تماماً لان المؤتمر الحادي والعشرين لوكالة الطاقة الذرية ، قد عُيّن بالاجماع السيد الكند مدير الوكالة للفترة الخامسة ، ونحن نقدر كل التقدير تفانيه واخلاصه في تنفيذ برنامج الوكالة ، ونؤمن انه بفضل قيادته سوف تؤدي الوكالة المهام الجديدة على خير وجه وهي تبدأ العقد الثالث من حياتها .

ان الوفد البولندي ، يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم A/32/L.13 الذي قدمه مندوب ماليزيا ، والذي يتضمن احكاماً لجهود الوكالة المقبلة .

السيد يانكوفيتش (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحو لي في البداية ان

أعبر للسيد سيجفريو الكند ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، عن تقدير وفد بلـاـدي

الخالص لتقدمه الواضح والشامل لتقرير الوكالة حول العام التقويمي ، عام ١٩٧٦ ، وكذلك بوصفه
المفصل والشيق للفقرات الرئيسية منه المتعلقة بميدان الطاقة النووية الهام .
وانني انتهز هذه الفرصة ايضا ، لكي انقل الى المدير العام تهانينا الحارة لاعادة تعيينه
بالاجماع لمدة خامسة . وقد اتخذ هذا القرار في الدورة ٢١ للمؤتمر العام للوكالة . وبذلك اعادت
الوكالة تأكيد ثقتها في المؤهلات المهنية العالية للدكتور اكلند . وفي نفس الوقت ، فان هذا القرار
سيكون ضمانا لاستمرار الوكالة في القيام بعملها الممتاز الذي اوكله اليها المجتمع الدولي ، وانها
سوف تقوم به في المستقبل بنفس الطريقة الممتازة . وكما كان الحال في الاعوام السابقة ، فان الحكومة
النمساوية تؤكد من جديد تأييدها الكامل لانشطة الوكالة ، وتود ان تشدد على استمرار اهتمامها
بالابقاء على هذه الانشطة وتطويرها ودعمها .

ان الاهداف الرئيسية للوكالة منصوص عليها بوضوح لا ريب فيه في النظام الاساسي لها .
ووفقا لاحكام هذا النظام الاساسي ، فان الوكالة سوف تسعى الى الاسراع في حلها وفي توسيع
نطاق اسهام الطاقة النووية في السلام وفي الصحة والرخاء في كل انحاء العالم ، وسوف تكفل -
كما تهتم الوكالة - بأن تكون المعاونة المقدمة في ميدان الطاقة النووية بطريقة تساعد على تشجيع
عدم استعمال الطاقة في الاغراض العسكرية .

ان تقرير الوكالة المعروف علينا الآن ، وكذلك البيان الذي قدم به السيد اكلند هذا التقرير ،
يقدمان الدليل الكافي على ان انشطة الوكالة في الفترة التي يتحدث عنها التقرير قد استهدت بهذه
الاهداف النبيلة .

وهكذا ، فقد استمرت الوكالة في مساعدة الدول الاعضاء في تطبيق النظائر المشعة ، والاساليب
النووية ، في الغذاء والزراعة والطب والصناعة والبحث العلمي . واليوم تستخدم الاساليب التقنية
النووية بطريقة عادية في كل انحاء العالم لتحسين المحاصيل ، وتحديد مصادر المياه الجوفية في
المناطق الجافة ، وتعقيم المعدات الطبية ، وكذلك اجراءات التشخيص الطبي . ان هذه الحقيقة
ترجع الى حد كبير الى الجهود التي لا تكل من جانب الوكالة وموظفيها لجعل هذه التقنية متوفرة
عالميا * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد اولريش (الدانمرك) .

وفي نفس الوقت ، استمرت الوكالة في جهودها لمساعدة الدول الاعضاء في برامج الطاقة النووية الخاصة بها ، بتقديم المساعدة التقنية المطلوبة ، دون ان تغيب عن نظرها الحاجة الضرورية لضمان الاستخدام الآمن لهذه التقنية الجديدة ، وبذلك تقلل الى الحد الادنى احتمال تأثيرها على البيئة .

ومع ذلك ، وانا اتحدث عن الطاقة النووية وصور تطبيقها العديدة ، فانه يجب الا ننفل عن طابعها المزوج . وفي البيان الذى ألقيته مؤخرا في اللجنة الاولى حول المسائل المتعلقة بنزع السلاح ، تناولت باستفاضة المسائل المعقدة المتعلقة بالانتشار النووى ، ولذلك اود في هذه المرحلة ، ان اذكر بأن بلادى قد علقت دائما اهمية كبرى على معاهدة منع الانتشار ، ودعت بصفة خاصة ، الى الانضمام العالى اليها ، رغم نواحي القصور فيها التي نعلمها جيدا والتي لا نحاول التقليل منها ، ومع ذلك فهي ما تزال اهم وثيقة قانونية تحول دون مزيد من انتشار الاسلحة النووية . ان معاهدة منع الانتشار ، التي ايدتها النمسا بقوة منذ البداية ، وكذا الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام الضمانات الخاص بها ، يعتبران ذاتا اهمية قصوى تتيح اطارا ملائما لوضع اجراءات خاصة لنزع السلاح واجراءات الرقابة على الاسلحة وذلك بالاقبال من الدوافع الى تطوير امكانيات الاسلحة النووية . لذلك ، فاننا ننظر بارتياح الى زيادة عدد الدول التي وقعت على هذه المعاهدة او صدقت عليها . ونأمل ان الدول التي لم تفعل ذلك حتى الان سوف تقوم ايضا في المستقبل القريب . ويسعدنا ان نلاحظ كذلك ان عددا من اتفاقيات الضمانات التي ابرمت مع الوكالة قد ارتفع عددها في العام الماضي .

واسمحوا لي ان اقول انه اثناء الفترة المقدم عنها هذا التقرير ، فان تطور نظام الضمانات الخاص بالنمسا قد تقدم . وان وضع اجراءات ضمانات للتسهيلات النووية في النمسا قد استكمل عن طريق وضع نظام الضمانات لاول معمل نووى نمساوى يجرى بناؤه الآن .

ان الترتيبات الفرعية الحالية لمنطقة التوازن ، فيما يتعلق بالمواد النووية خارج هذا المعمل ، جار التفاوض حولها مع سكرتارية الوكالة . ولذلك فان النظام القومي النمسي للمحاسبات والاشراف على المواد النووية سوف يستكمل في المستقبل القريب .

ان النمسا ترحب باستمرار جهود الوكالة لتطوير نظام الضمانات وتوسيع مداها . اننا نلاحظ بارتياح أيضا ، أنشطة الوكالة في تقديم المساعدة للدول الأعضاء لوضع نظم ضمانات قومية ، ودعمها عن طريق دورات تدريبية أو عن طريق اتصالات استشارية مباشرة .

وفي هذا المقام ، وخاصة فيما يتعلق بالاشراف على الصادرات المنصول عليها في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، أود أن أؤكد - مرة أخرى - على أن النمسا تؤيد ، من ناحية المبدأ ، كل الجهود التي تهدف الى توحيد نظم الضمانات الدولية ، وخاصة المطالبة بضمانات لدورة الوقود كلها . كذلك فان اجراء مناقشات مفتوحة وديمقراطية ، حول هذه المسائل ، قد تسهل جهود البلدان المقدمة لهذه المواد في اقناع المستهلكين لها ، بأن يعملوا لصالح كل المعنيين بمنع انتشار الأسلحة النووية .

ولهذه الاعتبارات ، فقد قبلت النمسا دعوة المشاركة في تقييم دورة الوقود الدولية ، ونأمل أن المشاركين في هذا البرنامج سوف يسهمون اسهامات مفيدة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الميدان .

والواقع أن تبادل الرأي والخبرات له أهمية حيوية في ميدان الطاقة النووية ، ولذلك فقد رحبت النمسا بامكانية استضافة مؤتمر ١٩٧٧ حول الطاقة النووية ودورة الوقود الخاصة بها ، التي أعتقد أنها حققت نتائج ايجابية في اعطاء نظرة شمولية لوضع وآفاق ومشكلات الوكالات العديدة لدورة الوقود النووية ، وتداخل العلاقات بينها .

وفي هذا المقام نلاحظ بارتياح أيضا ، العمل الهام ، الذي قامت به الوكالة في دراستها الشاملة ، حول مراكز دورة الوقود الاقليمية ، التي قدمت الى مؤتمر سالزبورغ السابق الاشارة اليه . لقد أظهرت الوكالة بذلك ، مقدرتها على أن تسهم بطريقة كبيرة ، في احراز مزيد من التقدم على المستوى الدولي . ان النمسا تؤيد كل الأنشطة في هذا الميدان ، التي من شأنها أن تدعم دور الوكالة في اطار نظامها الأساسي .

ان النمسا - كطرف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية - مهتمة بالمناقشات المتعلقة بتنفيذ المادة ه من تلك المعاهدة والتي تتضمن المزايا الممكنة لأي تطبيق سلمي للتفجيرات النووية، التي تتوفر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة . وتأسيسا على ذلك ، فقد تابعنا باهتمام كبير العمل الذي قامت به المجموعة الاستشارية الخاصة التابعة للوكالة ، حول التفجيرات النووية للأغراض السلمية . ان دراستها الوثيقة للنواحي العديدة للتفجيرات النووية للأغراض السلمية ، سوف تثبت أنها ستكون اسهاما قيما في الجهود المبذولة لكي نقيم ، وفقا للمادة ه من معاهدة منع الانتشار ، مركزا دوليا للتفجيرات النووية للأغراض السلمية .

ان عاملا هاما وجديدا قد نص عليه في البيان الأخير لرئيس المجلس الأعلى للاتحاد السوفياتي ، قد تمت الاشارة اليه هنا .

ان الحكمة اليوم من اقامة مراكز نووية جديدة وضمانات الأمن الخاصة بها ، في عديد من البلدان ، تشكل موضوع مناقشة عامة . ان النمسا - دون استثناء من ذلك - بالاضافة الى عدد آخر من الدول ، قد أعطت اهتماما خاصا لهذه القضية . ان المعلومات الملائمة والموضوعية ، لأولئك الذين يهتمون بهذا الموضوع ، وليس فقط لأولئك المعنيين مباشرة باتخاذ القرارات وانما في دائرة أوسع من ذلك ، تعتبر على جانب كبير من الأهمية .

لقد بدأت حكومة النمسا الاتحادية منذ عامين ، حملة عامة واسعة ، لكي تنتقل الى الجماهير أكبر قدر ممكن من المعلومات المفصلة ، حول مزايا ومساوى الطاقة النووية . وقد تمت دعوة بعض النقاد المعروفين في مجال الطاقة النووية الى وضع استبيان ، نوقش في محافل علمية مثل فيبها - ، الرئودون والمعارضون لهذه الطاقة على قدم المساواة . وقد تم تلخيص نتائج هذه المناقشات ، وعلى أساس هذا التلخيص تم وضع التقرير الحكومي وسوف يقدم في الوقت الملائم ليناقشه البرلمان النمساوي .

ان قرارا خاصا ببدء عمل أول معمل نمساوي للطاقة النووية سوف ييحدث بواسطة السلطات المعنية ، بعد انتهاء المداولات الواسعة والمستفيضة .

وبالاضافة الى ذلك ، فان معارضي الطاقة النووية كانوا يركزون أكثر فأكثر على مشكلة تخزين النفايات المشعة ، التي تعتبر ، ليس فقط بالنسبة لهم وانما أيضا بالنسبة للسلطات المعنية ،

مفتاح المشكلة فيما يتعلق بالقرار الخاص باستخدام الطاقة النووية . ان حل هذه المشكلة — في رأينا — يمكن أن يسهل عن طريق التعاون الدولي . ولذلك ، فان النمسا تتابع باهتمام كبير الأنشطة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان تخزين العناصر المستخدمة في الوقود على المدى الطويل .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد ، رغبة بلادي في مساعدة الوكالة على القيام بمسؤولياتها الثقيلة . وكما كان الحال في الأعوام السابقة ، فان حكومة بلادي سوف تشترك في ميزانية ١٩٧٨ وفقا لمعدل الاشتراكات ، كما تعهدت بأن تقدم بعد موافقة البرلمان ، اشتراكا اختياريا للصندوق العام في ١٩٧٨ يبلغ ٤٧ ٦٠٠ دولار ، وكذلك اعتمادات لمنح دراسية — نوع ٢ — ستبلغ ١٧٠ ٠٠٠ شلن نمساوي .

وأخيرا ، اسمحوا لي بأن أقدم تقريرا موجزا عن التقدم الذي تم احرازه في بناء المركز الدائم الجديد في مدينة فيينا كمقر دائم للوكالة .

انني لسعيد ان أقرر أمام الجمعية أن جميع المباني الخاصة بالمقر الدائم للوكالة في مركز دوناو بارك ، سوف تستكمل قبل صيف ١٩٧٩ ، وأن المقر سيكون معدا لشغله في ذلك الوقت . كما أن العمل في مكاتب البرج ، الذي سيسير وفقا لما هو مقرر له ، سينتهي في أواخر ١٩٧٨ ، أما مباني مركز المؤتمر الدولي والخدمات العامة ، فسوف تستكمل في النصف الأول من ١٩٧٩ . ولذلك فإن شغل مباني المكاتب سيكون عمليا . وفي تاريخ مبكر ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذا منظمة اليونيدو قد أعربت عن تقديرهما لبداية العمل في المقر بعد استكمال المركز بأكمله .

وانه ليسرني بصفة خاصة ، أن أقدم هذا التأكيد ، نيابة عن الحكومة النمساوية ، في الوقت الذي تحتفل فيه الوكالة بعيدها السنوي العشرين . واننا ان ننظر خلفنا الى عقدين من نجاح الوكالة في عملها ، فاني واثق من أن أنشطتها في العقد القادم ، سوف تتأثر بالبيئة الجديدة التي ستتيح أعلى المستويات من ظروف العمل لموظفي المنظمة .

ولا أستطيع أن أنهي هذه الملاحظات ، دون الاعراب مرة أخرى ، عن تقديرنا وامتناننا للتعاون الممتاز والمعاونة الممتازة التي تلتقاها حكومة النمسا باستمرار من أمانة الوكالة . واسمحوا لي

أيضا أن أشكر السيد أكلند على الكلمات الطيبة التي أعرب عنها الآن لحكومة بلادي ولانمسا ، باعتبارها البلد المضيف للوكالة .
واسمحوا لي أيضا بأن أتحدث بإيجاز عن مشروعات القرارات التي قدمت من قبل ممثل ماليزيا وممثل نيجيريا على التوالي ، وأن أعبر عن استعداد وفد بلادي لدراستها دراسة وثيقة ، والتعاون مع الوفود المعنية في المناقشات التي ستجرى حولها بعد ذلك .

السيد كروزيل (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : قبل أن أستهل كلمتي أريد أن أذكر أن مناقشاتنا تحدث في فترة يحتفل فيها العالم بأسره بذكرى الثورة الاشتراكية الكبرى، ثورة أكتوبر التي تحققت منذ ٦٠ عاما وفتحت صفحة جديدة في تاريخ الانسانية .

لقد أصبحت قوة موحية وفتحت آفاقا جديدة في حياة السلم وتحرر الشعوب . وانتهاز هذه الفرصة لكي أقدم التهنئة لوفود الاتحاد السوفياتي ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لهذه المنجزات الكبيرة التي حققوها في تنفيذ تلك الأفكار . وفي نفس الوقت أود أن أعرب عن اعتزازي بصفتي أنتمي الى دولة اشتراكية للمساهمة في هذه الأعمال العظيمة .

ان الدورة الراهنة للجمعية العامة قد أتاحت لها الفرصة أن نستعرض ما حدث في عشرين عاما منذ تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية لممارسة دورها الهام في خدمة أهداف نظامها الاساسي والسلم والامن والتعاون الدولي ، وكذلك المهام التي تواجهها حاليا . ويجب أن نقول انه خلال عشرين عاما فان هذه الوكالة قد فرضت نفسها بصفتها الهيئة الرئيسية التي لا يمكن الاستعاضة عنها لتنسيق التعاون الدولي فيما بين الدول في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية . وقد أسهمت في اتخاذ اجراءات كثيرة في هذا المجال .

كذلك فاني أنتهز هذه الفرصة لكي أهنيء المدير العام للوكالة السيد أوكلند لا عادة انتخابه لهذا المنصب الهام وأتمني له وللمعاونيه النجاح الكبير في أعمالهم القادمة .

يكفي اجراء تحليل سريع لاحتياجات الطاقة الحالية والمقبلة في العالم ، وامكانية تلبيتها لكي نستنتج بلا مرأ أن تطوير الطاقة النووية ، وخاصة في المستقبل المرتقب ، يعتبر الحل العملي الوحيد . والواقع أننا اذا ما رجعنا الى تقرير الوكالة الوارد في الوثيقة A/32/158 يتبين لنا أن المفاعلات النووية تمثل ١ من استهلاك الطاقة العالمي ، ولكن في الأعوام القادمة ، يجب أن نتوقع زيادة نصيب الطاقة النووية ٢ . وما من شك في الوقت نفسه أن هذا البديل لا يمكن استخدامه على نطاق أوسع دون وجود تعاون شامل وعريض على الصعيد الدولي . ولذلك فنحن نعلق أهمية خاصة على أنشطة الوكالة وطابعها العالمي ، ودعمنا المستمر لدورها . اننا نشارك الآراء التي قالت ان أعمال الوكالة في الفترة الاخيرة قد سارت في الطريق السليم ، وان النتائج الايجابية المطلوبة قد بدأت تتحقق تدريجيا في المنظمة .

وثمة حدث هام تحقق على نحو ايجابي أثناء أعمال المؤتمر العام الحادى والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو المؤتمر الدولي للطاقة النووية ودورة وقودها ، وهو المؤتمر الذى عقد تحت رعاية الوكالة في سالزبورغ في ايار/مايو الماضي . وقد استعرض المؤتمر عددا من المشاكل الاساسية الراهنة والمقبلة لتطوير الطاقة النووية ، والصناعة والا من . وتعتبر نتائجها في نظرنا مساهمة لتوسيع التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية . وقد يساعد ذلك على تذليل المشكلات التي مازالت تعوق هذا التعاون .

ومن بين الاتجاهات الحاسمة التي سرت في أنشطة الوكالة ، أن تضمن الى أكبر حد الاستخدام الخالص للطاقة النووية لاغراض سلمية ونعني بذلك تنسيق وتطبيق التدابير الدولية المتفق عليها لمنع تطوير واستخدام الطاقة النووية لاغراض عسكرية ونتاج أسلحة نووية . ان هذه المسألة أثرت هذا العام عندما كانت خطط انتاج الاسلحة النووية في أفريقيا الجنوبية معروفة تماما وباستعمال هذا الوضع وهذا التطور فان ذلك سوف يجعل الاوضاع تتفاقم وسيؤثر على التعاون بين الدول في مجال الطاقة النووية ، بل ان الامن والسلم العالميين سوف يتعرضان لخطر كبير .

ومن ثم فان الوكالة بصفتها هيئة تنفيذية لتطبيق معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، يجب أن تتخذ مبادرات أكبر لتنفيذ حقوقها وواجباتها في مجال تطبيق الضمانات وفقا لنظامها الاساسي ، ودعم الجهود الرامية الى التطبيق العملي لمعاهدة منع الانتشار .

ان النتائج الطيبة التي حققتها الوكالة في هذا المجال أضعفها للأسف ، أن عددا من الدول التي وقعت على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لم تبرم اتفاقات الضمانات مع الوكالة ، ومن بينها بعض الدول المتقدمة التي لديها تكنولوجيا نووية متقدمة . ان الوكالة من جانبها يجب أن تتخذ تدابير أكثر ، وتشجع ضمانات أكبر للاسراع في توقيع اتفاقات ضمانات مع الدول التي لم تقم بذلك بعد . كما يجب أن تبذل الوكالة جهودا أكبر في المفاوضات للتنفيذ الشامل لاتفاقات الضمانات مع الدول الاعضاء في وكالة الطاقة الذرية الاوروبية الحائزة للاسلحة الذرية لان ذلك قد تأخر عدة سنوات بدون داع . ويجب أن تضمن أن الاتفاقات التي أبرمت أو أعدت يجب ألا تبتعد عن الضمانات النموذجية أو العالمية ، ولا عن الشروط التي نصت عليها اتفاقات الضمانات ، أو التي نصت عليها معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بالنسبة لهذه الضمانات .

اننا نعلق أهمية كبيرة على التدابير الرامية لزيادة فاعلية الضمانات وأنشطة التحقق التي تمارسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومن المرغوب فيه أن تستمر الوكالة في تحسين تنظيم أعمالها لتنفيذ الضمانات ، وأن تقوم بأعمال التحقق للاستفادة من أحدث الاجهزة التقنية .

كما أن اجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق يجب أن تأخذ في الاعتبار دور وفعالية النظم الوطنية لحصر ومراقبة المواد النووية . ويتطلب النشاط الفعال للوكالة في مجال الضمانات الاحترام الكامل لحقوق السيادة للدول المشاركة والتنسيق الكامل بين تدابير التحقق واحتياجات التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

وان وفد تشيغوسلوفاكيا يرى أن هذه المهمة ستساهم في تطبيق الضمانات ودعم ادارة الضمانات في الوكالة وفقا لقرارات المؤتمر العام لهذا العام . ويجب أن نصرب عن تقديرنا للاجراءات التي اتخذتها الوكالة لا مكان زيادة الفاعلية الاشرافية بالنسبة للدول التي لم تنضم بعد للمعاهدة على أساس تطبيق الضمانات على جميع أنشطتها في مجال الطاقة النووية .

ان أنشطة الوكالة في الفترة الاخيرة كانت ناجحة في التقدم في مجالات أخرى هامة . ويجب أن نصرب عن تقديرنا للتقدم الذي أحرز بشأن مسائل اقامة مراكز اقليمية دولية للوقود النووي ، وكذلك لرغبة الوكالة في اعداد مراكز أخرى أكثر تطورا . ان عناية خاصة في هذا الصدد يجب أن تتركز لدعم نظام عدم الانتشار النووي . ونحن نؤيد اعتزام الوكالة اشتراكها في بحوث موسعة فنية وتحليلية في عملية التقييم الدولي لدورة الوقود .

وفي هذا العام فرغ الفريق الاستشاري المخصص المعني بالتفجيرات النووية للاغراض السلمية والتابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية من المرحلة الاولى في أعماله وكان هدفها تحليل جوانب تلك التفجيرات التي تقع داخل اختصاص الوكالة بما في ذلك جوانب الاجراءات والجوانب القانونية والاقتصادية والسلامة. ان وفد تشيكوسلوفاكيا يعلق أهمية كبيرة على هذه المشكلات ويرى أن التقرير الذي قدمه الفريق الاستشاري والوارد في الوثيقة GOV/1854 يعتبر نقطة انطلاق جيدة لمواصلة ناجحة للأعمال في هذا المجال. ويجب أن تنطوى في المقام الاول على اعداد هيكل ومضمون الاتفاقات الدولية بحيث يمكن للدول غير النووية أن تستفيد من التفجيرات النووية للاغراض السلمية، كما نصت على ذلك المادة الخامسة من معاهدة عدم الانتشار، وهذه الاتفاقات لازمة للاستخدام السلمي للطاقة النووية. كما يجب أن نوجه الاهتمام الى وضع صورة نهائية للجوانب الفنية بشأن هذه المسألة مثل حماية الصحة، والبيئة، والمعايير الخاصة بحجم التفجيرات، ومستوى الاشعاع. كما أن هذه الاعمال الناجمة للوكالة في مجال التطلع الى الامام تبرهن من وجهة نظر وفد تشيكوسلوفاكيا عدم وجود أساس للموقف وراء جعل مسألة التفجيرات النووية للاغراض السلمية عقبة زائفة، تقف أمام بلوغ معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية.

وتحقق الوكالة الآن نتائج طيبة بشأن مسألة الحماية المادية للمواد النووية، وفي صياغة اتفاقية دولية ذات صلة بذلك - والاعمال التي تجرى الآن بشأنها أعمال في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا - وذلك في ميدان سلامة المنشآت النووية وفي ميدان البحوث العلمية والتكنولوجية وشبكة الاعلام النووية الدولية؛ في مسائل تتعلق بالاستخدامات السلمية للنظائر المشعة، وفي عدد من المسائل الاخرى المتصلة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وشمة نشاط آخر يجب أن يستمر ويكفل له التقدم وهو تقديم المعونة التقنية الدولية في التخطيط وتنفيذ البرامج للدول الاعضاء في تطوير الطاقة النووية، وسوف تبذل بلادى كل جهودها لتقديم المعونة التقنية، وتدريب الفنيين من أبناء البلدان النامية وذلك في اطار الوكالة وعلى أساس ثنائي. وفي المؤتمر الحادى والعشرين للوكالة، فان حكومة بلادى قدمت اقتراحا بأن تنظم في ١٩٧٨ حلقة دراسية بشأن صنع الوقود النووى مع التركيز على امكانية الاعتماد عليه، ولتنظيم منح دراسية للاخصائيين من أبناء البلدان النامية في مجال الامن النووى. وبجانب ذلك فان بلادى على استعداد

لكي تمنح في العام القادم خمس منح طويلة المدى للدراسة بجامعةاتها في المجالات النووية ، وأربع منح لمدة عام للدراسة بمعاهد أكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية ، أو غير ذلك من مراكز البحوث بالبرنامج النووي ، وثلاث منح أخرى للدارسين في اطار منح تقدمها اليونيدو . كما أن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية قد زادت بنسبة ٢٠ في المائة من تبرعاتها لصندوق المساعدة التقنية بحيث بلغت ٣٠٠ كرون تشيكوسلوفاكي . الا أننا عند تقديم المعونة التقنية فان المعيار بالنسبة للوكالة يجب أن يكون هو ، هل الدول التي تمنح لها المساعدة قد انضمت الى اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية أم لا ؟ . وأية معونة تقنية في مجال الطاقة النووية يجب أن ترتبط باحترام الضمانات والاشراف الذي تقوم به الوكالة .

من الجلي مما قلته ، ان بلادى تعلق أهمية كبيرة على أنشطة الوكالة وتؤيد برنامج أعمالها للفترة القادمة . ونحن نعلق أهمية ايجابية على المجالات التي تبذل فيها الوكالة انشطتها ، من أجل تقدم الافكار للتعاون المتبادل ، ولتطوير الاقتصادات الوطنية للدول الاعضاء ، والتي تسهم في الجهود الرامية الي تحقيق نزع السلاح ولدعم الامن والسلم الدوليين . ونحن على يقين من أن هذه الاتجاهات البناءة في أنشطة الوكالة سوف تؤدى الى أن تصبح الوكالة مهيمنة أكثر فأكثر . ونحن نؤمن أيضا بأن فعالية أنشطة الوكالة سوف تزداد وفقا لزيادة مساهمتها في خدمة السلم ، وتفادى وجود خطر نووى ، ولاستخدام الطاقة النووية لخدمة الانسانية وحدها .

والواقع أن هذه الاهداف تتفق مع المبادرات التي اتخذها الاتحاد السوفياتي والدول الاخرى ومع اقتراحاتهم لوقف سباق التسلح ، بما في ذلك الوثائق التي قدمت من أجل دعم وتوطيد الانفراج الدولي ، ومنع خطر الحرب النووية . وقد عرضت هذه الاقتراحات على الجمعية العامة في دورتها الراهنة . وتشيكوسلوفاكيا واحدة من الدول التي شهدت منذ عشرين عاما مولد الوكالة وشاركت فيه ، وهي ممثلة الآن في مجلس الادارة وسوف تواصل تنفيذ هذه الجهود الطموحة لدعم المنظمة الدولية ، وسوف نقدم مساعدتنا الشاملة لدعمها ولتحقيق تطورها الناجح .

ونحن نعتقد أن الموقف الذى أعلنه رئيس مجلس السوفيات الاعلى الرفيق ليونيد برجنيف يمكن أن يؤدى الى تجميد للتجارب النووية .

لقد شارك وفد تشيكوسلوفاكيا مع وفد ماليزيا والمانيا الاتحادية في تقديم مشروع القرار A/32/L.13 في الدورة الثانية والثلاثين المتعلق بالبند الذي تدرسه الجمعية الآن ، ونعني به تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ونأمل أن الجمعية العامة سوف توافق على مشروع القرار باتفاق الرأي .

السيد نياغو (رومانيا) (الكلمة بالانكليزية) : يسرني بصفة خاصة أن تتاح لي الفرصة كي أحيي باسم وفد رومانيا مشاركة المدير العام السيد سفارد اكلوند في المناقشة الحالية حول تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ان التقرير الذي قدمه بكفائه ودقته المعهودتين ، هو في الواقع اسهام بارز في انجاح المناقشة الحالية .

وليس هناك مجال للشك في أن الاهتمام الاساسي للمجتمع الدولي في الوقت الراهن يرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود التي تهدف الى بناء نظام اقتصادي عالمي جديد وتصفية ظاهرة التخلف . ومن بين المقترضات الاساسية لهذه العملية ضمان أن كل الامم ، وخاصة النامية منها ، سوف تستفيد من موارد الطاقة التي تحتاجها لضمان نموها الاقتصادي وتقدمها الاجتماعي . وفي رسالة موجهة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية فان رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية السيد نيكولاى شاوشيسكو ركز علي :

" في عصر الثورة التقنية والعلمية ، وحين أصبح العلم قوة انتاجية مباشرة هامة تؤدي الى زيادة كبيرة في الثروة المادية للمجتمع البشرى ، فمن الضروري أن توضع منجزات العلم والتكنولوجيا في أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الدول للقضاء على تخلفها وقيام عالم أكثر عدالة وانصافا " .

ان التقييم الموضوعي لموارد الطاقة التقليدية والتي لا توزع بطريقة متساوية ، وتزداد تكلفتها ، وتخضع لقيود ، توضح أن هناك حاجة متزايدة الى دور تلعبه الطاقة النووية في عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وحقيقة ان احتياجات الطاقة حاليا تشكل حوالي ٦ بليون طن بترول ستصبح ضعف هذا الرقم أو ثلاثة أضعاف قبل نهاية هذا القرن ، وسوف تصل الى ٥٠ بليون طن بترول أو مانحو ذلك في منتصف القرن القادم .

ان مجرد نظرة الى هذه الأرقام يظهر بطريقة واضحة ، وكما أكد السيد اكلوند ، أن المصدر الوحيد للطاقة المتوفرة للانتاج على المدى الطويل للطاقة ، هو الطاقة النووية . لذلك ، من الطبيعي ، أن عددا متزايدا من الدول قد شرعت في السنوات الأخيرة في بناء محطات مفاعلات ذرية ، قارب عددها ٢٠٠ مفاعل . وهي موجودة في ٢١ بلدا ، خمسة منها من البلدان النامية .

ولنفترض أن كل محطة نووية قوتها ألف ميغاواط تعمل حتى نهاية القرن ، فمن المتوقع أن توفر حوالي ٣٠٠ مليون طن من البترول ، ونستطيع على أساس ذلك أن نحسب أن الطاقة الذرية التي ستتولد حتى عام ٢٠٠٠ ستسمح بتوفير أكثر من ٥٠ في المائة من انتاج العالم حاليا من النفط . لست بحاجة الى القول ان تنفيذ أى برنامج وطني لتنمية مصادر الطاقة النووية يجب أن يعتمد أولا على الجهود المادية والبشرية لكل شعب . ومع ذلك ، فان التطورات الأخيرة في مجال الطاقة النووية ونموها السريع المتوقع في المستقبل ، هي أسباب عديدة تدعو الى التعاون الدولي المثمر لتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في ميدان مولدات الطاقة ، وكذلك الزراعة ، والمياه ، وسائر القطاعات .

وفي هذا المقام ، فان دورا رئيسيا يقع على عاتق الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي منظمة أنشئت - كما نص في نظامها الأساسي : " من أجل تشجيع وتسهيل التطبيقات السلمية للطاقة الذرية " .

ان تحليلا للأنشطة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال العشرين سنة التي انقضت على قيامها تسمح بأن نقول ان الميزانية كانت ايجابية لأن جهود هذه المنظمة قد ارتبطت بتقدمات قيّمة من جانب الدول الأعضاء فيها ، ولا سيما الدول النامية في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

ويكفيني أن أقول أنه خلال تلك الفترة فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قدمت مساعدة تقنية ، تتضمن المعدات والخبراء وتدريب الموظفين بلغت أكثر من ٨٠ مليون دولار ، لكثير من البلدان النامية بما في ذلك رومانيا .

ان النجاح الذي حققته الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يجب أن يمنعنا مع ذلك من أن نلاحظ بعض الصعوبات التي واجهتها في القيام بأنشطتها . وتنبع أول صعوبة من حقيقة أن الموارد المادية المتوفرة للمنظمة تقل كثيرا عن حجم المهام التي يتعين عليها القيام بها . وثانيا ، هناك اتجاه معين نحو التمدد على المهمة الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ألا وهي التشجيع على تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ويبدو أن هذا يتم لحساب التوسع في الأنشطة الأخرى .

ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي تعبر عتبة العقد الثالث من وجودها ، تدخل مرحلة جديدة من النشاط الكيفي سمته البارزة هو أن عددا متزايدا من البلدان النامية يبني محطات لتوليد الطاقة الذرية أو جاري بناؤها .

وفي رأيي بلادي ، يجب على الوكالة أن تركز جهودها ووسائلها الأساسية بحيث تساعد بأكبر قدر ممكن من الفاعلية جهود البلدان النامية لادخال الطاقة الذرية كمورد أساسي لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وهذا سيتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن تسهم اسهاما قيّما في الجهود التي تهدف الى اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، ونحو القضاء على التخلف .

ومن الضروري ، في رأيي ، أن مجمل النشاط الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية يكون متمشيا مع الحقيقة الموضوعية وهو أن الاستخدام السلمي للطاقة الذرية يشكل حقا ثابتا لا ينافي لكل دولة ولا يمكن فصله عن حق كل أمة ، ذلك الحق المقدس في تنمية نفسها كتعبير عن سيادتها واستقلالها . ولهذا فان المهمة العاجلة وأكبر مسؤولية تقع على الوكالة الدولية للطاقة

الذرية هي تأمين أوسع انتشار ممكن للتكنولوجيات النووية ونقلها وتجنب فرض شروط صعبة يمكن أن تعوق الوصول إلى المرحلة الخاصة بالطاقة النووية لأغراض التنمية . ويمكن أن يشكك في الاغلاص في الرغبة في العمل على تحقيق التعاون الحقيقي في هذا الميدان .

وفي الوقت ذاته ، أود أن أؤكد من جديد موقف رومانيا الثابت حين أقول ان حرية حصول كل الشعوب على كل التطبيقات السلمية للطاقة الذرية يتطلب وقف سباق التسلح النووي واتخاذ تدابير سريعة لنزع السلاح النووي بما في ذلك نقل المواد الانشطارية المنتجة لأغراض عسكرية وتحويلها إلى الاستخدامات السلمية .

وانطلاقاً من هذا الموقف القائم على المبدأ فقد حضرت رومانيا المؤتمر الذي عقد بناءً على مبادرة الولايات المتحدة في واشنطن منذ اسابيع قليلة ماضية فيما يتعلق " بالتقييم الدولي لدورة الوقود النووي " . ونعبر عن الأمل في أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستتخذ كل التدابير الملائمة لكي تشارك بالكامل في الدراسة التي ستجرى وذلك في الاطار المتفق عليه ، ان أن الوكالة في فيينا تمثل أنسب ممثل لبحث التدابير الفعالة وتطبيقها ، بمشاركة كل الدول ، التي من شأنها أن تشجع التعاون في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

وكعضو مؤسس في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكعضو في مجلس الادارة في عام ١٩٧٨ / ١٩٧٩ ، فان رومانيا على استعداد للمشاركة باسهامها لمساعدة المنظمة على القيام بالتفويض الموكل اليها من الدول الأعضاء ، ألا وهو تشجيع وتسهيل الاستخدامات السلمية للذرة .

أود أن أنتهز هذه الفرصة ، لأؤكد من جديد رغبة بلادي في أن ترى اجراءات يتفق عليها في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكذلك اتخاذ الاجراءات المطلوبة لجعل العقد الثالث لوجود هذه المنظمة " عقد استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية " . ولتحقيق الهدف ، فاننا نؤيد " وضع قانون لمبادئ منصفة للتعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية " . ويحدونا الأمل الخالص في أن نجعل هذا الاكتشاف الذي سيشكل حقبة جديدة تابع من أصالة بشرية تجعل الطاقة النووية تخدم مصالح كل الشعوب ، وقضية السلم والرخاء في العالم .

السيد أوغيسو (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : بالأصالة عن وفد بلادي

أود بادئ ذي بدء أن أحبي العيد العشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأن أهنيء السيد اوكلاند بمناسبة اعادة انتخابه مديرا عاما ، كما نشكره ومعاونيه المخلصين الذين أدوا مهامهم المعقدة الهامة على نحو ناجح .

لقد بحث وفدى باهتمام كبير التقرير السنوى للوكالة لعام ١٩٧٦ والمعرض الآن على الجمعية العامة ، والوارد في الوثيقة A/32/158 . وقد لاحظنا بارتياح ان العمل الذي تنجزه الوكالة الدولية للطاقة الذرية يكتسب المزيد من الأهمية .

ومنذ اقامة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فقد حدث تقدم مرموق ، من الناحيتين الكمية والنوعية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ولعلنا نستطيع أن نقول ان تاريخ الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان تاريخا لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، فقد أصبح هذا الاستخدام حقيقة في جهات عديدة من العالم ، وليس من الشطط ان نقول ان هذه النتائج العظيمة ما كانت ستتحقق دون التعاون الدولي الذي تم في اطار الوكالة .

وكما تعرفون ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بأدوار لا مندوحة عنها أولا لتشجيع التطوير والاستخدام العملي للطاقة النووية لأغراض سلمية من ناحية ، وثانيا لمنع تحويل استخدامها لأغراض عسكرية من ناحية أخرى .

وفيما يتعلق بالاستخدامات السلمية ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد لعبت دورا هاما ، ولا سيما في مجال المعونة التقنية ، الا ان الحصيلة الكلية للمعونة التقنية في عام ١٩٧٦ قد قلت كما يتضح ذلك ما ورد في شكل ٢ من الصفحة ١٢ من التقرير ، وهذا يقلقنا .

وفي نفس الوقت ، فان تعاون الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر حيوي لا غنى عنه حتى تحقق هدفها المرسوم للتبرعات . الا انه يجب أن تقر بأن مجموع المبالغ التي تقدم طوعا قد تزايد عاما بعد عام كما ورد في الفقرة ٣٥ من الصفحة ١٨ من التقرير . وعلى أية حال ولكي يتغير هذا الاتجاه ، وحتى لا تقل التبرعات ، يجب ان تتخذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدابير حاسمة لتحصل على المزيد من التطبيق الشامل لبرنامج المعونة التقنية ، كما يجب أن تبحث جدوى استخدام البرامج المتكاملة " المتعددة الأعوام لمشروعاتها المتوسطة والطويلة الأجل " . وقد ورد في الفقرة ٤١ من الصفحة ١٩ من التقرير ما يلي :

" انه اذا كان نصيب أموال البرامج العادية والمكونة من العملات غير القابلة للتحويل سوف تزداد ، فان مشكلات السيولة النقدية سوف تزداد هي الأخرى " . ونحن نرى انه يجب أن تدرس وسائل الاستخدام التام للعملات غير القابلة للتحويل ، ولكني أود الإشارة - في هذا الصدد - الى ان اليابان ثاني أكبر بلد متبرع الى الصندوق العام بالعملات القابلة للتحويل ، مع قياسها بالعملات القابلة للتحويل .

ان التطبيق العملي للنظائر المشعة أمر هام بالنسبة للبلدان النامية ، ويجب ان تزيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أنشطتها في هذا المجال . وفي هذا الصدد ، فنحن ندرس بالتعاطف امكانية المساهمة في برنامج التعاون الاقليمي في آسيا ، ونود أن نقدم التأييد الايجابي للمشروعات التي يشملها برعايته برنامج التعاون الاقليمي في آسيا ، وذلك بتزويده بالمعدات وبالخبراء .

وأود الآن ان أناقش أهم موضوع ملح وهو من عوامل زيادة انتشار الأسلحة النووية . أولا ، أود أن أؤكد ان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي أصبح حوالي ١٠٠ دولة طرفا فيها تعتبر بالرغم مما فيها من عدم مساواة أهم اطار دولي قائم لمنع الانتشار النووي ، وتعتبر الوسيلة الأساسية لبذل المزيد من الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف . ولهذا ، فان أعظم وسيلة عملية لدعم الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية ، هي اعتبار نظام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية نقطة انطلاق ، وأن تقوى فعالية المعاهدة والثقة بها ، وأن نجعلها ذات تطبيق عالمي .

وكما أعلنت اليابان في عدة مناسبات ، فاننا نعتقد انه لكي نزيد من النفوذ الفعال لنظام المعاهدة المذكورة ، فمن المهم ان الدول التي تملك الأسلحة النووية تقوم من ناحيتها باتخاذ تدابير محددة لتحقيق نزع السلاح النووي ، وأن تستجيب الى الثقة التي وضعتها فيها الدول التي لا تملك أسلحة نووية . كما انه من حق الدول التي لا تملك أسلحة نووية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية أن يصبح هذا النظام أمرا واقعا حتى يكون مقابلا لالتزامها عندما تصبح طرفا في المعاهدة بألا تصنع أو تمتلك أسلحة نووية . وان حكومة اليابان ترى من الضروري ألا يكون هناك تمييز فيما بين الدول الحائزة لأسلحة نووية وغير الحائزة لتلك الأسلحة وذلك في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

ثانيا ، كيف نحقق الهدفين التاليين ، استخدام الطاقة النووية لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة ، وكيف نمنع خطر انتشار الاسلحة النووية من ناحية اخرى ؟
والواقع ، اننا عندما نفكر في الكلمات الكثيرة التي القيت في الجلسات العامة وفي اللجنة الاولى ، فانما يدهشنا تعارض الآراء والاقتراحات بين بلد وآخر ، مما يعكس اختلاف المصالح للدول الاعضاء المتقدمة والنامية ، وتلك التي تحتاج الى الطاقة ، وتلك التي تفتقر اليها ، وقد ادى ذلك الى القرارات المختلفة التي قدمت هنا بشأن الوكالة .

ولكننا نؤمن بأن الحاجتين الاساسيتين الملحتين لضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية ومنع استخدامها لانتاج اسلحة نووية ، يجب ان يتحققا في قوائم ، ويجب التوفيق بينهما في اطار التعاون الدولي .

ومن نافلة القول ، ان الوكالة قد اسهمت في منع انتشار الاسلحة النووية عن طريق الضمانات التي اعدتها ، واود ان اؤكد مرة اخرى ان الانتشار النووي لن يتحقق اذا طبقت على نحو حقيقي ، ضمانات الوكالة ، وخاصة عندما تكون الطرائق والاجراءات لنظام الضمانات الراضين سوف تتطور لضمان الفعالية ، وتطبيقها على نحو معقول . وعندما تدعم ايضا فعالية نظام ضمانات الوكالة ، ونحن قد عقدنا العزم على التعاون على نحو شامل مع الوكالة في هذه الجهود ، لأن دعمها من العناصر الهامة في سياسة بلادى لحظر انتشار الاسلحة النووية .

وفي هذا الصدد ، فمن دواعي الاغتياب ان نظام الضمانات يعمل بمرونة . ومن دواعي الاغتياب ايضا ان نلاحظ في الفقرة ١٢ من الصفحة ٦ من التقرير ما يلي :

" ما من شك ، ... في ان الوكالة سوف تستطيع ان تضمن على نحو فعال اعادة تجهيز وتقوية المصانع ... " (A/32/158) .

ونحن نرحب بنجاح الحركة الاولى للمؤتمر التنظيمي لتقييم دورة الوقود النووي الدولية التي انعقدت في واشنطن في الشهر الاخير ، واشتركت فيها اربعون دولة من مختلف بقاع العالم . ونحن نؤمن بأن تقييم دورة الوقود سوف يتم بروح من الموضوعية مع الاحترام المتبادل لقرارات كل دولة في هذا المجال ، ونتوقع ان تنتهي الاعمال بنجاح في عامين .
وختاما ، فاني اود ان اؤكد ان بلادنا قد اقرت دائما اهمية التعاون الدولي في اطار

الوكالة لدعم الاستخدام السلمي للطاقة النووية في اليابان وفي بقية العالم . كما اود ان اعلن هنا ايضا ان اليابان سوف تواصل مساهمتها الفعالة في أنشطة الوكالة وسوف تؤيدها في الاعوام القادمة .

السيد والين (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : بالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، اود ان نقدم تهنينا الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بمناسبة الذكرى السنوى العشرين لانشائها . واود ان اهنئ ايضا السيد اوكلند ، المدير العام للوكالة لاعادة انتخابه لمدة خامسة ، وكذلك بالشرف الذي اسبغ عليه من قبل ، من جانب جامعة كولومبيا . لقد ساعدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذين العقدین بلدان كثيرة في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتطبيقاتها ، واسهمت اسهاما قيما للبشرية جمعاء عن طريق نظام الضمانات .

ونذكر من بين العديد من أنشطة ومنجزات الوكالة هذا العام ، مؤتمر سالزبورج الخاص بالطاقة النووية ودورة الوقود التي اتاحت الفرصة لاستعراض منتج للتوقعات والمشكلات في الطاقة النووية . ومؤتمر سالزبورج ، هو مثل واحد على العمل المفيد الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لتقييم الدور الذي تلعبه الطاقة النووية كمصدر بديل للطاقة في هذا الوقت الذي نمر به ، والذي ينطوى على ازمات في الوقود .

وكما يعلم الاعضاء ، فان بلدى قد استضافت مؤخرا ، المؤتمر الدولي لتقييم دورة الوقود وذلك بناء على اقتراح من الرئيس كارتر ، وذلك لدراسة الاختيارات المتاحة لتقليل اخطار انتشار الاسلحة النووية ، دون المساس بتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية . وقد شارك ممثلو الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المؤتمر الاول ، وتأمل الولايات المتحدة الأمريكية ان تلعب الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا نشطا في تقييم دورة الوقود النووية الدولية .

ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد بشدة عمل الوكالة . ولقد زدنا في السنتين الماضيتين من تأييدنا لبرنامج الوكالة ، ونحث كل البلاد القادرة على ذلك ان تحذو حذونا . وان أنشطة هذه المنظمة - في رأينا - حيوية بالنسبة لنا جميعا ، اذا كنا نريد ان نحقق الامكانيات السلمية للطاقة النووية دون التشجيع على استخدامها في الأغراض الضارة .

السيد موجيزينوفايك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحو لي في البدايات

ان اقدم لسعادة السيد سيجفارد اوكلند ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تهنئة وفد يوغوسلافيا بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لوجود الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونشطتها التي طور بلدى معها نواحي التعاون المشر عبر السنوات .

ان وفد يوغوسلافيا ، يعلق اهمية خاصة على بحث تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويرجع هذا في المقام الاول الى حقيقة ان تطوير القوى المنتجة في العالم ، وحالة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ، وضعت مسألة الطاقة النووية على جدول اعمال المجتمع الدولي واعطتها صفة عاجلة .

واثناء الفترة التي نستعرضها ، فان مسألة نقل الاساليب التقنية النووية والتكنولوجيا الخاصة بها ، ومشكلة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل البلدان المتقدمة ، والنامية بصفة خاصة ، اصبحت موضع مناقشات عريضة في كثير من البلدان ، واصبحت قضية سياسية ذات اهمية كبيرة . ان عددا من التجمعات الدولية الهامة ، مدفوعة بتطور استخدامات الطاقة النووية في عدد متزايد من البلدان ، عقدت لبحث المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي في هذا الميدان .

وتنتهي يوغوسلافيا الى هذه المجموعة من البلدان التي وجهت اهتماما خاصا لهذه المشكلة في الماضي . وكيلد غير منحاز نام ، اسهمت يوغوسلافيا في بحث مسألة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية للاسراع بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار الامم المتحدة ، وكذلك في اجتماعات البلدان غير المنحازة ، في الاجتماع الوزاري للبلدان غير المنحازة في ليط ، والاجتماع التنسيقي للأمم غير المنحاز في هافانا ، ومؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة في كولومبو، والاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق البلدان غير المنحازة في نيودلهي ، قدمت يوغوسلافيا ايضا اقتراحات محددة قوبلت قبولا حسنا ، ويتفهم من الكثير من البلدان النامية غير المنحازة * .

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

وفي مجال بحث هذه المشكلة والتقدم باقتراحات محددة بالنسبة لها ، فان حكومة يوغوسلافيا لتنتقل من حقيقة اننا نواجه في هذه الحالة بمسألة بالغة التعقيد تتضمن العديد من الاعتبارات العسكرية والاقتصادية ، والسياسية ، والبيئية ، والتكنولوجية ، والادبية ، والفسولوجية أو غيرها من الاعتبارات الاخرى . وكلها تتطلب اهتماما كبيرا لان هذه البلدان تواجه نفس القضايا : ألا وهي هل تستخدم الطاقة النووية للتسلح أو للاغراض السلمية للاسراع بخطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهل تصبح الطاقة النووية وسيلة قوة وارهاب وتهديد بتخريب كل ما صنعه الانسان ، وهو ، تهديد لبقاء الجنس البشرى نفسه ، وضمان للدخول في ناد نووى للمحظوظين ؟ أم أن تفتح هذه المنجزات الضخمة للبشرية أفقا جديدة للعالم ؟

ان رد يوغوسلافيا على كل هذه الاسئلة واضح تماما . فبلدنا كان ولا يزال يصبر باستمرار على ضرورة عدم انتشار الاسلحة النووية ويؤيد تدمير المخزون من مثل هذه الاسلحة ، وقد أكدت يوغوسلافيا اختيارها لمعارضة هذه الاسلحة النووية بالتوقيع والانضمام الى الاتفاقية الخاصة بعدم انتشار الاسلحة النووية وغيرها من الصكوك الدولية الاخرى . ووفقا لذلك ، فاننا نحث على منع استخدام الاسلحة النووية ونطالب بتدميرها بالكامل حيث نجد في ذلك الضمان الوحيد ضد انتشارها في بلدان جديدة . ونحن نشعر بان استخدام الطاقة النووية له أهمية حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان ، بما في ذلك بطبيعة الحال بلادي . ولذلك يجب أن تكون متاحة لكل البلدان بشروط متساوية .

واسمحوا لي أن أقتبس ما قاله نائب رئيس المجلس التنفيذي للاتحادى ووزير الخارجية الفيدرالى ليوغوسلافيا السيد ميلوس مينيو ، الذى قال ، فيما يتعلق بالمناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة :

" ان يوغوسلافيا مستمرة في تأييدها لعدم انتشار الاسلحة النووية ، بالرغم من أنه اتاحت لها الفرصة من قبل لكي تنتقد بشدة ، في محافل دولية عديدة ، فشل الالتزام بالمعاهدة الخاصة بعدم انتشار الاسلحة النووية ، وخاصة بواسطة أكبر القوى النووية ، ومع ذلك ، فان يوغوسلافيا ، ترفض محاولات بعض الدول النووية لتنشيط - تحت ذريعة منع انتشار

الاسلحة النووية - احتكارا كاملا لنقل واستخدام التكنولوجيا النووية والطاقة الخاصة بهـا
للاغراض السلمية ، وهذا الاحتكار يمثل تهديدا جديدا لسيادة كل البلدان غير النووية ،
التي لاغنى لها عن التكنولوجيا النووية لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية". (A/32/PV.14,p.37-40)
ودون الدخول في تحليل أوسع سأعرض لدوافع ما يسمى بنادي لندن ، ودون الجور على حق
كل بلد على حدة ، أو كل مجموعة من البلدان لكي تدخل في مشاورات فيما بينها ، فاننا نعتبر ان
تناول مثل هذه القضية العالمية على أساس ضيق من التفرقة لا يمكن أن يؤدي الى نتائج ايجابية . وانني
أعتقد أنني لا أكشف شيئا جديدا حينما أقول ان منجزات العلم قد تجاوزت اطار الاسرار العسكرية
الثابتة وانتشرت وراء حدود القوى النووية الحربية ، وان تقدم التكنولوجيا النووية أصبح متاحا تقريبا
لكل البلدان المتقدمة صناعيا بالإضافة الى عدد من البلدان النامية ولذلك فان المحاولات التي تهدف
الى الحد من انتشار الاسلحة النووية لم تسهم بالتأكيد في حل مشكلة عدم الانتشار . وهنا يبرز السؤال
التالي : وهو ما اذا كانت هذه المحاولات ستأتي بنتائج عكسية ؟ ولهذا السبب لدينا تحفظات معينة
فيما يتعلق بمحاولة حل المشكلات في مجموعات أضيق من البلدان .
وفي البحث عن حلول دولية مقبولة لهذه المشكلة فانه يجب على كل الدول الاعضاء أن تدافع
عن الدور الضروري للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي عدة مناسبات أعربت يوغوسلافيا عن ارتياحها لتعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،
وقد تم ذلك في الدورة العادية الحادية والعشرين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي
انعقد هذا العام ، والذي صادف في نفس الوقت الاحتفال بالعيد العشرين لاعمال الوكالة ، الا أننا
مع ذلك ، لانستطيع الا أن نوجه الاهتمام لبعض نواحي القصور ، ولضرورة تحقيق المزيد من الفاعلية
في أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بتوسيع نطاق مساعداتها للبلدان النامية ، والنقل
الاسرع للطاقة النووية ، والتكنولوجيا النووية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان .
وبالرغم من أن تقرير الوكالة مقبول لنا ؟ الا أننا نطالبها بتحقيق المزيد من التوازن بين
انشطتها المتعلقة بتشجيع استخدام الطاقة النووية وتلك التي تتعلق بالضمانات كما يجب أن ينعكس
ذلك في ميزانية وبرنامج الوكالة . وفي هذا الصدد فاننا نعتقد أن الانشطة المتصلة بالتشجيع،
وخاصة المعونة التقنية ، يجب أن توجه بقدر أكبر نحو نقل التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية

وفقا للبرامج الوطنية للبلدان النامية . لذلك فاننا نشعر باننا لا يجب أن يتمكن أى بلد من استخدام التكنولوجيا النووية الا اذا التزم باداة مسؤولياته الدقيقة المتفق عليها ازاء المجتمع الدولي ، واذا قبل رقابة دولية . وان ما يسبب لنا القلق هو التآكل التدريجي للنظام القائم لحظر انتشار الاسلحة النووية والمحاولات التي يمكن أن تبذل لايجاد وسائل جديدة لدعم احتكار عدد قليل للتكنولوجيا النووية . لذلك ، فان يوغوسلافيا تعتقد أنه يجب بذل جهود خاصة لتطوير وسائل مد المعونة للبلدان التي تحتاج الى الطاقة النووية لتنميتها الاقتصادية . وواضح لنا أن هناك وسيلتان لحل هذه المسألة هما : اما ان البلدان التي تملك التكنولوجيا النووية تغير موقفها وتضمن النقل الحر للتكنولوجيا النووية والمواد النووية للبلدان النامية تحت اشراف دولي ملائم في اطار عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، من أجل منع انتشار الاسلحة النووية ، واما أن تقوم الدول غير المنحازة ، والبلدان النامية ، والبلدان الاخرى التي لا تملك طاقة نووية بوضع تكنولوجيا نووية بالاعتماد على قواها الخاصة . وفي رأينا أن الحل الثاني أقل ملائمة . لكن يجب أن نفهم أن البلدان النامية لا يمكن أن تقبل بقاء الوضع الراهن كما هو ، وتدعيم الاحتكار غير العادل والذي لا داعي له .

ان يوغوسلافيا تقبل الحل الديمقراطي الذي يقدم بمساهمة جميع البلدان ، وان نأخذ ذلك في الاعتبار فقد تم تقديم اقتراحات محددة عدة مرات . لان ما له أهمية خاصة في هذا المجال هو تجميع الموارد المادية والمالية ، والخبرة العلمية والتكنولوجية بغرض التحكم في كافة مراحل دورة الوقود النووي .

وفي الدورة العادية الحادية والعشرين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وجه وفد يوغوسلافيا اهتماما خاصا ، الى عدم استقرار الاسواق ، والى تزايد الضغط على الضمانات والطلبات لضمانات اضافية ، والى ضرورة اجراء دراسة تحليلية لمشكلة التزويد بالوقود النووي للتوصل الى حلول طويلة الامد . وفي مؤتمر واشنطن الاخير اقترح وفد يوغوسلافيا ان ايجاد حل للمشاكل المتصلة بالوقود النووي يجب أن تقوم على أساس دولي عريض وعادل ونعني بذلك انشاء علاقات دولية في مجال الطاقة النووية كدعم المسؤولية السياسية للاستخدام السلمي للطاقة النووية وتلمس الاساليب والطرق التي تكفل للبلدان النامية أن تحصل على المواد والتكنولوجيا اللازمة لدورة الوقود النووي وفقا للشروط التجارية المعتادة .

اننا نعتقد أن الاتجاه الراهن نحو التأكيد على ناحية واحدة وهي عدم امكانية استعمال الطاقة النووية سوى في صناعة الاسلحة النووية يجب أن يتغير حتى نكفل أيضا ممارسة كافة الدول والشعوب لحقوقها التي لا يمكن التصرف فيها لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وحتى يضمنوا أن محطات الطاقة النووية التي بنيت بئس باهظ وتضحيات جسام — لا تبقى يوما واحدا بلا وقود . وهذه التأكيدات يمكن الحصول عليها فقط عن طريق الجهود المشتركة للشعوب وللدول المستعدة للتعاون دون محاولة فرض سيطرتها .

وفي الدورة الحادية والعشرين من المؤتمر العام اقترح وفد بلادي ان تشرع الامانة العامة في دراسة للمشكلات الاقتصادية والمالية والتقنية والتنظيمية والسياسية من اجل بحث امكانية انشاء مجمع دولي لدورة الوقود النووي ، واريد ان اكرر ان وفدي يرى ان انشاء هذا المجمع يمكن ان تساهم فيه هذه الدول في صورة التكنولوجيا والموارد التقنية والوقود . . الخ . وسوف يمكن البلدان النامية من ان تصبح اطرافا متساوية بالاسهام بتقديم موارد طبيعية مثل اليورانيوم الى غير ذلك .

ان الوفد اليوغوسلافي يريد تكثيف الحوار البناء في اطار الامم المتحدة بشأن هذه المسائل ، ومن ثم فقد اشتركنا في وضع مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.15 والذي قدم بالنيابة عن مجموعة من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية عن طريق ممثل نيجيريا . ووفد بلادي قد اشترك ايضا في التعديل المقترح في الوثيقة A/32/L.14 والتي في رأينا توجه اهتمام الجمعية العامة الى مشكلة هامة وهي تمثيل البلدان النامية في مجلس ادارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وان الموافقة على هذا الاقتراح سوف يدعم اعمال المنظمة لصالح جميع الدول .

السيد اليوت (بلجيكا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلجيكا نيابة عن الدول

التسع الاعضاء في المجموعة الأوروبية يود ان يعرب عن تقديره للعمل الذي اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فترة السنتين ١٩٧٦ و ١٩٧٧ كما ذكر في تقرير مديرها العام الدكتور سيففارد اكلوند ، ونود أن نعرب عن عميق تقديرنا للجهود الشخصية التي بذلها الدكتور اكلوند ومعاونوه لتحقيق اهداف الوكالة في السنة الماضية .

ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحتفل هذه السنة بالذكرى السنوية العشرين لانشائها وتود الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية ان تغتنم هذه الفرصة للتعقيب ليس فقط على انشطة السنة الماضية ، وانما ايضا على منجزات العقدين الماضيين . ويود اعضاء المجموعة الأوروبية ان يعربوا عن تأييدهم المستمر لهذه الوكالة التي يعتبرونها اهم اداة دولية من اجل مزيد من تطوير الطاقة النووية للاغراض السلمية .

ان الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية تتفق في الرأي مع المدير العام ، القائل بأن الطاقة النووية ، والى درجة متزايدة ، سوف تكون مطلوبة للوفاء لطلب العالم على الطاقة في كثير من البلدان النامية التي يجري تصنيعها ، وان الحاجة الى تعاون دولي في مجال ضمان توفير

المواد الخام وفي تطوير الطاقة النووية فيما يتصل بمشاكل منع الانتشار قد أصبحت من المشاغل الكبرى بالنسبة لكثير من الدول ، ولقد اتضح هذا بجلاء تام خلال مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد هذا العام في سالزبورغ بشأن " الطاقة النووية ودورة وقودها " . هذا المؤتمر أعطى دليلاً كافياً على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز التبادل العالمي للمعرفة ، وفي توفير التوجيه والارشاد بالنسبة للمشاكل التقنية المحددة .

ان اسهام الوكالة في التعاون العلمي الدولي كان قويا للغاية ، وبصفة خاصة فيما بين الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية الاقتصادية التي تعرف بضرورة وجود عمل الوكالة في مجال معايير سلامة المفاعل الذري ، والحماية من الاشعاع ، فضلا عن تبادل البيانات العلمية عن طريق الشبكة الدولية للمعلومات النووية وهي الدائرة الدولية الوحيدة للأفكار النظرية النووية في العالم . وهي تقدر حقيقة ان الوكالة تعطي اهتماما كافيا للمشاكل المتصلة بتطوير نظم مقدمة للمفاعلات الذرية يمكن ان تكون خطوة هامة في تطوير الطاقة النووية بشكل اكبر .

ولقد استطاعت الوكالة ان تبني سمعة عالية تستحقها من خلال انشطتها الخاصة بالتعاون الفني المتنوع بما في ذلك مشورة الخبراء للدول التي تدخل الطاقة النووية والتقنيات في الصناعة والزراعة والطب . وتدرك المجموعة الأوروبية تماما اهمية أنشطة الوكالة في هذه الميادين . ولقد اسهمت هذه الدول وسوف تواصل اسهامها الكبير في برنامج المساعدات الفنية ، وسوف تكثف تأييدها للمبادرات المحددة في هذا الميدان .

ومنذ تأسيس الوكالة فانها تشارك بعمق في مسألة منع انتشار الاسلحة النووية وان أنشطة الضمانات التي تقوم بها الوكالة من مهامها الاساسية . وقد تعهدت الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية باستمرار بتقديم تأييدها لهذه المهمة ، وتود هذه الدول ايضا ان تغتنم هذه الفرصة للتأكيد على التزامها بالضمانات الفعالة وبالاسهام الحيوي لهذه الضمانات في ضمان ان تنمية الطاقة النووية سوف يبقى منسجما مع سياسات سليمة لعدم الانتشار .

ونود ان نشير الى ان اتفاق التحقق المبرم فيما بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة الطاقة الذرية الأوروبية والدول غير الحائزة لاسلحة نووية من اعضاء هذه الوكالة الأوروبية ، بشأن تطبيق الضمانات . هذا بالاتفاق بدأ سريان مفعوله في شباط/فبراير من هذا العام ، وهذا

الاتفاق يغطي منشآت نووية أكثر من أي اتفاق للضمانات وقع حتى الآن . ومنذ سريان هذا الاتفاق الذي ينص على أن الوكالة سوف تحاط علما بجهود التفتيش التي تقوم بها وكالة الطاقة الذرية الأوروبية فإن الوكالة تضطلع بعمليات التفتيش في الدول المعنية ، ونحن نتطلع إلى إبرام الترتيبات التفصيلية الضرورية للتنفيذ الكامل للاتفاق في المستقبل القريب .

وفضلا عن ذلك فإن دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية وهي دولة عضو في وكالة الطاقة الذرية الأوروبية أبرمت اتفاقا طوعا مع هذه الوكالة الأوروبية كي تضع مرافقها النووية المدنية تحت ضمانات الوكالة . وهذا الاتفاق يجري تنفيذه الآن .

وان بلادنا تنوى المشاركة بفاعلية في عملية التقييم الدولي لدورة الوقود النووي ، والذي بدأ مؤخرا في مؤتمر تنظيمي في واشنطن . وان الوكالة قد اظهرت في انشطتها الخاصة بالضمانات، وانشطتها الخاصة بتعزيز الجوانب النووية انها قد اكتسبت خبرة واسعة النطاق تمكنها من الاسهام بفاعلية في عملية التقييم الدولي لدورة الوقود النووي بالإضافة إلى تزويد الامانة بالمساعدة اللازمة للبرنامج . ان الدراسات التي تقوم بها الوكالة واللازمة لنظام دولي لإدارة وتنظيم البلوتونيوم، وكذلك اللازمة للمراكز الإقليمية لدورة الوقود تعد ذات صلة أيضا في هذا الشأن .

ان دولنا التي تشارك في هذا النظام ، على أساس انه سوف يتم بروح موضوعية ، ترحب بحقيقة ان هذا التقييم الدولي لدورة الوقود الدولية مفتوح لكل الدول الراغبة في الاشتراك . ان الحلول للمشاكل السياسية أساسا في هذا المجال سوف تكون فعالة تماما لو ان المناقشات حول دورة الوقود ، وما يرتبط بها من مشاكل تتعلق بعدم الانتشار ما تزال مفتوحة لكل من البلدان الصناعية والبلدان النامية .

وفي ختام ملاحظتنا ، فاننا نتوقع من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ان تواصل انشطتها لتطوير الطاقة النووية كما فعلت في السنوات العشرين الماضية مستفيدة أكبر استفادة من الموارد المتاحة لها . ويمكننا ان نؤكد لكم ان دول المجموعة الأوروبية ستواصل تقديم تأييدها البناء لهذا العمل .

السيد مارتينيز (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : أصغينا الى بيان الدكتور سيففارد أوكلند الذى ألقاه بصفته المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو يقدم تقرير الوكالة عن عام ١٩٧٦ ، ونود أن نفتتح هذه الفرصة لكي نوضح مدى غبطتنا بالعمل الذى قام به الدكتور أوكلند ونود أن نحبي مهاراته القيادية . وإدارته المثمرة للوكالة .

ومن بين المهام المختلفة التي أنجزتها الوكالة ، هناك مهمة تتعلق عليها فنزويلا أهمية خاصة وأقصد بها إتاحة وتوفير المساعدات الفنية . ونحن مقتنعون بأن دولاً كثيرة وخاصة بين البلدان النامية تشاركنا مشاغلنا الخاصة ببرنامج العون الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية وضرورة تصعيد هذا البرنامج لانه سوف يجعل من الممكن بالنسبة للدول التي تعتبر الطاقة النووية مطلباً طامحاً ، أن تحصل على التقنية اللازمة لتطوير الطاقة ، بالتدريب المناسب والقوة البشرية المناسبة من أجل القيام بالمهام المختلفة الكامنة في أية برامج نووية للأغراض السلمية .

من هنا فان عملية نقل التقنية فضلاً عن نقل المعدات والمواد للاستخدام السلمي للطاقة النووية هو حق لكل الدول بغير تمييز على الإطلاق .

ان الطاقة النووية تفتح مستقبلاً هاماً سوف يجعل من الممكن ، بالنسبة لنا ، أن نحافظ على الوقود الأحفوري لأغراض أخرى في الدول التي تنتج والتي تستورد هذه الأنواع من الوقود . ومن أجل الوفاء بهذه الآمال ، فاننا نأمل أن نعتمد على مساعدة الوكالة .

ونشعر أنه من المناسب أن نؤكد على الدور الأساسي الذي تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك فيما يتعلق بنظام الضمانات . ونشعر بصفة خاصة بالعمل الذى قام به الفريق الاستشارى الدائم ، ومن الضروري بدرجة متزايدة وجود رقابة من هذا الطابع تتجاوز السلطة الوطنية بحيث تنظم الأنشطة النووية لجميع الدول ويجعل من المستحيل استغلال الذرة للأغراض الحربية .

السيد تولينوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان الاتحاد السوفياتي كان دائماً ينظر بتفهم الى مهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشجع الاستخدام الأرحب للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل الحفاظ على السلم ، ومن أجل صحة ورفاهة الشعوب . ان تقرير الوكالة الذى قدمه السيد أوكلند المدير العام انما هو دليل على العمل المفيد الذى قامت به هذه المنظمة الدولية خلال السنة الماضية في كثير من المجالات التي تتصل اتصالاً مباشراً بالقيام بهذه المهمة .

ان عام ١٩٧٧ سوف يشهد الذكرى السنوية العشرين لانشاء هذه الوكالة ، ويمكننا أن نقول باقتناع انه خلال هذه الفترة القصيرة نسبيا فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية استطاعت أن تصبح مركزا عالميا معترفا به للحل المشترك للمشاكل العلمية والتكنولوجية بشأن استخدام الطاقة الذرية ، وتقديم المساعدة الى البلدان النامية في هذا المجال . وان وفد الاتحاد السوفياتي يلاحظ أن الكثير من الفضل في هذا يرجع الى القيادة المفيدة للسيد أوكلند المدير العام للوكالة الذي ظل لأكثر من خمسة عشر عاما الان يعمل بغير مل في موقعه المسؤول . وان الوفد السوفياتي يغتنم هذه الفرصة - وبسعادة - لكي يتمنى للسيد أوكلند مزيدا من النجاح في عمله المثمر .

ان عمل هذه الوكالة بعيد عن النواحي الفنية ، وكما نعرف جميعا فان لهذه الوكالة وظائف سياسية بالغة الأهمية فيما يتعلق بالضمانات الخاصة بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وفي رأينا أن مهمة وضع حواجز يعتمد عليها أمام انتشار الاسلحة النووية ومنع خطر الحرب النووية ، هذه المهمة أكثر إلحاحا الان من أى وقت مضى . وفي هذا الصدد ، فان المطلوب من الوكالة أن تلعب دورا هاما . ونعرب عن الامل في أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تواصل بذل كل جهد ممكن لضمان أن الذرة سوف تخدم فقط مصالح السلم .

وفي السنوات الاخيرة ، وفي كثير من الدول ، فان التنمية السريعة للطاقة النووية قد حدثت ، ولقد أصبح هذا من أهم الاسس لمواجهة الحاجة الى الطاقة ، وهذا يرتبط حتما بتراكم كميات هائلة من المواد النووية . ونتيجة لذلك فان خطر انتشار الاسلحة النووية يتزايد أيضا ، ونحن مقتنعون بأن انتشار الاسلحة النووية من دولة لاخرى لن يبرز أمن أية دولة من هذه الدول ، وعلى العكس من ذلك فان كل الدول سوف تستفيد من منع أى انتشار آخر للأسلحة النووية . ومن هنا فانه من الضروري أن نقتنع المزيد من الدول بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

ان السنة الماضية شهدت أحداثا مفرقة في مجال الحملة ضد انتشار الاسلحة النووية . ولقد علمنا بخطط حكومة جنوب أفريقيا العنصرية للحصول على أسلحة نووية . والنوايا الخطيرة للعنصريين ، في جنوب أفريقيا ، يجب أن تدان بشكل قاطع . ومن الضروري أن نتخذ أحسن التدابير بما في ذلك التدابير التي يمكن أن نتخذها على صعيد الامم المتحدة لنضمن أن العنصريين في بريتوريا لن يحصلوا على أسلحة نووية .

هناك شيء آخر لا يعزز معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، أقصد به قيام بعض الدول الغربية بالبحث من أجل استحداث أنواع جديدة من الاسلحة النووية ، وأقصد بالذات القذائف الطوافة ، وقنبلة النيوترون ، لان تطوير هذه القذائف يمكن أن يؤدي الى مزيد من سباق التسلح . وفي ظل هذه الظروف فان مسائل تحسين عمل الوكالة في مجال الضمانات قد أصبح من أهم التدابير الرامية الى تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية . ونحن ننظر الى الرقابة الفعالة من جانب الوكالة باعتبارها من الشروط الاساسية اللازمة لمزيد من التعاون الدولي العريض في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ان حل مشكلة عدم انتشار الاسلحة النووية يجب ألا يبطيء من تطوير الطاقة الذرية في العالم ويؤخر التنمية الاقتصادية في الدول . وفي الوقت ذاته فان تطوير الطاقة النووية لا بد وأن يقترن تماما بتعزيز نظام عدم الانتشار .

وفي المرحلة الحالية فانه من الخصائص البارزة لعمل الوكالة في مجال الضمانات ، الزيادة الهائلة في مجال الرقابة . وفي هذا الصدد ، يجب أن نستفيد أقصى استفادة ممكنة من كل الفرص في نظام الضمانات التابع للوكالة على أساس مبدأ التحقق المستقل . وفي رأينا أنه سوف يكون من المفيد أن نتوصل الى نموذج للضمانات الفعالة . ومن الطح أيضا والعاجل أن نتوصل في اطار الوكالة الى مشروع لاتفاق عالي حول الحماية المادية للمواد النووية والمعدات النووية وغيرها .

وبينما نحيد ، من ناحية المبدأ ، تعزيز نظام عدم الانتشار فان الاتحاد السوفياتي في الوقت ذاته يحيد استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . والشئ الرئيسي هنا هو أن نضمن ألا يصبح التعاون فيما بين الدول في هذا المجال وفي مجال الصادرات النووية أسلوبا لانتشار الاسلحة النووية . ونحن مقتنعون بأن مثل هذا الهدف يمكن تحقيقه . ان الدول الموردة قد اتخذت بالفعل بعض التدابير لتعزيز الرقابة على الصادرات النووية ، مما يفتح فرصا جديدة لتطوير التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية . لانه لو ألتزم بهذه القيود فان الدول المصدرة لن تخشى من أن ماتقدمه سوف يستخدم للأغراض العسكرية .

وان دورا هاما هنا يمكن أن يلعبه نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي يجب تعزيزه أكثر وأكثر . ويمكن أن نشعر بالانزعاج لتأخر الدول غير النووية في الوكالة الأوروبية للطاقة الذرية في عدم تطبيق ضمانات الوكالة ، في هذا الصدد . ويعلق الاتحاد السوفياتي أهمية كبرى على برنامج المساعدة الفنية للدول الاعضاء في الوكالة . ان تقديم المواد لهذه الدول يمكن أن يتم عن طريق الاموال وتدريب الكوادر الوطنية .

(السيد تولينوف ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية)

وفي الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧٦ ، ومن اجمالي ما قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من مساعدات تزيد عن ثلاثة ملايين روبل ، فان مليونين من الروبلات قد استخدمت في هذا الصدد . وتعقد اجتماعات سنوية في موسكو حول استخدام الطاقة النووية في الزراعة . أولا وقبل كل شيء ، للاخصائين من البلدان النامية ، فنحن ننظم جولة ضمانات علمية وتكنولوجية ، بعمل زيارات لعدد من المرافق الذرية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وفي الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ننوي تنظيم دورات دراسية حول استغلال مفاعلات " من الماء الى الماء " في محطة الطاقة الذرية في نوفوفورونيزتش .

وفي عام ١٩٧٨ فان الاتحاد السوفياتي سوف يزيد من تبرعه الى صندوق المساعدة التقنية الى . . . ٦٥٠ روبل ، لتقديم المساعدة أساسا للبلدان النامية الموقعة على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ان هذا الاسهام يمكن أن يستخدم لحيازة المعدات والأدوات والمواد السوفياتية ، فضلا عن حضور دورات تدريبية حول تدابير الوكالة في الاتحاد السوفياتي . ويتم هذا كجزء من المساعدات الفنية . ان وفدي يعتقد أن الربط الفعال بين المساعدات الفنية وبين تدابير الرقابة الضرورية سوف يخدم تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية ، وبالتالي سوف يؤدي الى القيام بالمهام التي ينطوي عليها النظام الأساسي وأحكام معاهدة عدم الانتشار . وان الرفيق بريجينيف الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، ورئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى وجه رسالة الى المشاركين في المؤتمر العام الأخير للوكالة ، قال فيها :

" ان الاتحاد السوفياتي من جانبه سوف يواصل في المستقبل اعطاء الوكالة تعاونه

الكامل في تصريف المهام النبيلة التي تواجه هذه المنظمة الدولية المهيبة " .

ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يحترم كثيرا عمل الوكالة ، والتقرير الذي قدمه الى الجمعية العامة مديرها العام حول عملها في السنة الماضية ، وسوف نؤيد مشروع القرار الذي قدمته ماليزيا ، وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية .

السيد جورج (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أولا أن أهنيء

الدكتور سيففارد اكلوند ، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية على العمل الذي أنجزته الوكالة تحت قيادته ، كما أهنيئه على تقديمه الواضح للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية . لقد

أدار أعمال الوكالة بفاعلية عدة سنوات وتحت إرشاداته اتسع مجال عمل الوكالة ، ويحدونا الأمل في أنها سوف تتمكن من الاضطلاع بالمهمة الحساسة الموكلة اليها . واننا نرحب باعادة تعيينه لمدة أربع سنوات اضافية .

يوافق هذا العام العيد العشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية وقد شاهد العقدان الأخيران تطورات ثورية سريعة في تصنيع مختلف الدول . ان تزايد سكان العالم واستخـدام تكنولوجياات جديدة ، والطلب على الطاقة قد تزايد بسرعة ، ومن المقدر أن يتضاعف ثلاث مرات في نهاية هذا القرن . ومن العراقيل التي تعطل ذلك استمرار ارتفاع الاسعار وانخفاض الاحتياطي من الغاز الطبيعي والنفط وهي أكثر أنواع الوقود الاحفوري استعمالا على المدى الطويل فان الطاقة الذرية سوف تصبح بديلا للطاقة التقليدية في العديد من دول العالم . نظرا لذلك ، فان الطاقة الذرية سوف تلعب دورا متزايدا في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء . ان وفدي يقدر تماما أن هذا الاحتمال سينطوى على تحديات جديدة ومسؤوليات متزايدة بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية . لذلك فاننا نؤيد جميع الاجراءات الرابعة الى دعم نشاط الوكالة حتى تستطيع أن تحدد وأن تحل مشاكل كل مجموعة من الدول فيما يتعلق باستخدام وتطوير التكنولوجيا النووية .

ان احدي أهم أعمال الوكالة هو توفير المساعدة التقنية للدول الأعضاء . في الدول النامية هناك حاجة الى التدريب والى نقل التكنولوجيا النووية ، نظرا للهوة التي تفصل بين مستوى تنميتها عن ذلك المستوى في الدول الصناعية . وللأسف ، يبدو أن هذه الحقيقة غير معترف بها الى حد كبير لأنه حسبما يتضح من التقرير السنوي المعروف علينا ، فان برنامج المعونة الفنية للوكالة لم يظهر تحسنا كثيرا . وأوصى مجلس الادارة بتحديد مبلغ ٦ مليون دولار في صورة تبرعات السنوية الصندوق العام للمساعدة التقنية في عام ١٩٧٧ . وهذا يمثل زيادة بسيطة بالنسبة للهدف المحدد لسنة ١٩٧٦ وهو خمسة ونصف مليون دولار . الحقيقة أنه وبالنظر الى الاتجاه التضخمي فان العمل الحقيقي لبرنامج المساعدة التقنية أثناء عام ١٩٧٧ لم يظهر أية زيادة على الاطلاق .

بما أن المصدر الرئيسي للاموال اللازمة لاعتمادات لبرنامج المساعدة التقنية هو التبرعات ، فان البرنامج يواجه مشاكل سنوية خاصة بالتمويل . ويرى وفدي أنه من الضروري حل هذه المشكلة على أساس طويل الأجل . لقد أيدنا دائما برنامج المساعدة التقنية . وقد أعلننا عن التبرع بمبلغ

... ٦٠ دولار بالعملة الوطنية الى الصندوق العام لسنة ١٩٧٨ . ونحن سنستمر في تقديم التسهيلات للزيارات العلمية ، وتقديم المنح الدراسية ، وخدمات الخبراء لصالح البلدان النامية عن طريق برنامج المساعدة التقنية التابع للوكالة . فضلا عن ذلك فان حكومتي وافقت مؤخرا على تنفيذ مشروع ممكن تنفيذه من الناحية التقنية ، في أحد البلدان النامية وهو بورما لأن الوكالة لم تتمكن من الاضطلاع بذلك بسبب نقص في الأموال بمقتضى برنامج المساعدة التقنية .

واننا مع ذلك ، نشعر بالقلق ازاء اتجاه بعض الدول المتقدمة الى تنفيذ سياسات تقييدية فيما يتعلق بالمساعدة التقنية ولا سيما في شكل زمالات دراسية وزيارات علمية . ومن الأمور التي تهم البلدان النامية أن تطبيق الضمانات أصبح يمتد الى المساعدة التقنية التي تتضمن نقل المعلومات العملية . وسوف يعوق هذا التقييد تطوير الطاقة النووية في البلدان النامية ، وسوف يعطل تحقيق تطلعاتها المشروعة للاستفادة من الطاقة النووية في المجالات السلمية .

واننا نلاحظ جهود الوكالة في تنظيم دورات التدريب للأيدي العاملة الماهرة اللازمة لوضع وانشاء وتشغيل وإدارة مشاريع الطاقة النووية . وقد ساعد ذلك في تعزيز مؤسسات البحث والادارات الجامعية الخاصة بالبحوث في البلدان النامية .

ان الدراسة المتعلقة بدورة الوقود النووى قد انتهت ، وقد تعاونت الهند مع الوكالة في هذا المشروع ووفرت خدمات خبير كمدير لهذا المشروع ، وشاركت الهند ، ايضا في المؤتمر التنظيمي لتقييم دورة الوقود النووى الذى عقد في واشنطن في الشهر الماضي . ويلاحظ وفد بلادى ان هذا المؤتمر رأى انه من الضرورى اعطاء اهمية خاصة لحاجات الدول النامية ولظروفها . ونأمل ان برنامج تقييم دورة الوقود النووى لن يتأثر باعتبارات سياسية وفنية ، وانه سوف يكون برنامجا فنيا بحثا ينطوى على دراسة تحليلية .

ان المجموعة الاستشارية المعنية بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية قد انتهت من مناقشاتها فيما يبدو . وقد حددت وسائل التطبيق العملية الحالية والممكنة في المستقبل . ونعتقد ان التقييم الوارد في التقرير النهائي يتضمن برنامجا مفيدا ، يتعلق بالأوضاع الحالية ومكانيات استخدام تقنيات التفجيرات النووية للأغراض السلمية . ان مشاركة عدد كبير من الدول الاعضاء في الوكالة في هذا العمل الذى اضطلع به الفريق الاستشارى المخصص يبين تزايد الاهتمام بتطبيق تكنولوجيا التفجيرات النووية للأغراض السلمية . ومن المؤسف ان المنافع التي تتيحها هذه التفجيرات كثيرا ما تغفل .

وختاما اود ان اعلن التزامنا باستمرار تأييدنا للوكالة . ان وفد بلادى يقدر التحديات التي ما زالت قائمة والتي سيكون على الوكالة مواجهتها منذ البداية . ونعلن اننا سنتعاون ، الى اقصى حد ، مع كافة الدول الاعضاء ، عن طريق الالتزام بالقانون التأسيسي للوكالة وبأهدافها الاساسية .

رفعت الجلسة الساعة ٣٥ / ١٨